

لجمهورية مصر العربية



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

# الجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهاً

السنة الثالثة والستون	الصادر في ٢٩ المحرم سنة ١٤٤٢ هـ الموافق ( ١٧ سبتمبر سنة ٢٠٢٠ م )	العدد ٣٨
--------------------------	---	-------------

## محتويات العدد:

رقم الصفحة

### **قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

قرار رقم ١١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على اتفاق منحة التمويل الإضافي بمبلغ مليون و٧٤٦ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع «إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي» بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية بصفتها وكالة داعمة للتنفيذ لصالح صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموقع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٩ .....

٣

قرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٢٠ بالموافقة على اتفاق التعاون بين جمهورية مصر العربية «الهيئة القومية للأنفاق» وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن إعداد دراسة جدوى لإعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠ .....

٢١

### **قرار رئيس مجلس الوزراء**

قرار رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٠٢٠ باعتبار مشروع إنشاء الوصلة الحديدية (السماعة - الحسينية) للربط بين محطة سكك حديد السماعة بمركز فاقوس ومركز ومدينة الحسينية بمحافظة الشرقية من أعمال المنفعة العامة .....

٦٢

### **رئاسة مجلس الوزراء - هيئة مستشارى مجلس الوزراء**

استدراك لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٠ المنشور فى الجريدة الرسمية بالعدد ٢٥ مكرر (ب) الصادر بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٢٠ .....

١٢٤

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٩ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على اتفاق منحة التمويل الإضافي بمبلغ مليون و٧٤٦ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع «إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي» بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية بصفتها وكالة داعمة للتنفيذ لصالح صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموقع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق منحة التمويل الإضافي بمبلغ مليون و٧٤٦ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع «إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي» بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية بصفتها وكالة داعمة للتنفيذ لصالح صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموقع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رجب سنة ١٤٤١هـ

( الموافق ٥ مارس سنة ٢٠٢٠ م ) .

**عبد الفتاح السيسي**

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٦ شوال سنة ١٤٤١هـ

( الموافق ٨ يونية سنة ٢٠٢٠ م ) .

منحة رقم TFOB 1605

صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اتفاق منحة

التمويل الإضافى لمشروع إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة

وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانونى والمؤسسى

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية

وهيئة التنمية الدولية

بصفتها الجهة الداعمة للتنفيذ لصالح صندوق التحول

منحة رقم TFOB 1605

**اتفاق منحة  
من صندوق التحويل**

اتفاق في تاريخ التوقيع بين :

حكومة جمهورية مصر العربية ("المتلقى")

و

البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية ("البنك الدولي") ،

بصفتها الجهة الداعمة للتنفيذ لصالح صندوق الائتمان (TF072021) الخاص بصندوق التحويل

"صندوق الائتمان" بموجب هذا الاتفاق يوافق كل من البنك الدولي والمتلقى على ما يلي :

( المادة الأولى )

**الشروط القياسية ، والتعاريف**

١-١ : تشكل الشروط القياسية (المعرفة في الملحق (١) بهذا الاتفاق) والتعديلات

المحددة في الملحق (٢) بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

١-٢ : ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك ، يكون للمصطلحات المعرفة في هذا

الاتفاق ذات المعاني المحددة لها في الشروط القياسية أو في هذا الاتفاق .

( المادة الثانية )

**المشروع**

١-٢ : يعلن المتلقى التزامه بأهداف المشروع المحددة في الجدول رقم (١) لهذا

الاتفاق ("المشروع") .

ولهذا الغرض ، يعمل المتلقى على قيام الهيئة العامة للاستثمار بدولة المتلقى بتنفيذ

الجزء الأول من المشروع ، طبقاً لنصوص المادة الثانية من الشروط القياسية .

٢-٢ : دون تقييد لنصوص البند (١-٢) من هذا الاتفاق ، وباستثناء ما قد يتفق

عليه المتلقى والبنك الدولي خلافاً لذلك ، يتأكد المتلقى من تنفيذ المشروع وفقاً لنصوص

الجدول رقم (٢) بهذا الاتفاق .

( المادة الثالثة )

المنحة

٣-١ : يوافق البنك الدولي على تقديم منحة إلى المتلقى ، وفقاً للشروط والأحكام الواردة أو المشار إليها في هذا الاتفاق ، مبلغاً وقدره مليون وسبعمائة وستة وأربعون ألف دولار أمريكي (١٧٤٦٠٠٠ دولار أمريكي) ("المنحة") للمساهمة في تمويل المشروع .

٣-٢ : يجوز للمتلقى ، من خلال الهيئة العامة للاستثمار ، سحب حصيلة المنحة طبقاً للبند (٤) من الجدول رقم (٢) من هذا الاتفاق .

٣-٣ : تمول المنحة من صندوق الائتمان والذي يتلقى البنك الدولي مساهمات دورية بشأنه من المساهمين بصندوق الائتمان وفقاً لترتيبات الإجراءات المالية بين البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية ، بصفتها وكالة دعم للتنفيذ ، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية بصفته القائم بالإدارة ، بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ بشأن صندوق الائتمان ، وفقاً للبند (٣-٢) من الشروط القياسية تقتصر التزامات البنك الدولي الخاصة بالدفع فيما يتعلق بهذا الاتفاق على المبالغ التي يتم توفيرها له من قبل القائم بالإدارة من خلال صندوق الائتمان سالف الذكر وفقاً لترتيبات الإجراءات المالية ، ويخضع حق المتلقى في السحب من حصيلة المنحة لتوافر مثل هذه المبالغ .

( المادة الرابعة )

النفذ والإنتهاء

٤-١ : يصبح هذا الاتفاق نافذاً فور استلام البنك الدولي من المتلقى إخطار رسمي يفيد بأن الإجراءات الدستورية قد تم اتخاذها بواسطة المتلقى .

٤-٢ : باستثناء ما قد يتفق عليه المتلقى والبنك خلافاً لذلك ، يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في تاريخ إرسال البنك الدولي إخطاراً إلى المتلقى يفيد قبوله للإخطار الرسمي المرسل وفقاً للبند (١ ، ٤) ("تاريخ النفاذ") . إذا ما وقع أى حدث قبل تاريخ النفاذ يخول البنك الدولي الحق في تعليق حق المتلقى في السحب من حساب المنحة في حالة نفاذ الاتفاق ، يجوز للبنك الدولي تأجيل إرسال الإخطار المشار إليه في هذا البند إلى أن ينتهى مثل هذا الحدث (أو الأحداث) .

٣-٤ : ينتهى هذا الاتفاق وجميع التزامات أطرافه الواردة به فى حالة عدم نفاذه بعد مرور مائة وعشرون (١٢٠) يوماً من تاريخ الاتفاق ، وذلك ما لم يحدد البنك الدولى تاريخ لاحق لغرض هذا البند بعد أخذه أسباب التأخير فى الاعتبار . ويتعين على البنك الدولى إخطار المتلقى بمثل هذا التاريخ اللاحق على الفور .

( المادة الخامسة )

ممثلو المتلقى والعناوين

١-٥ : ممثل المتلقى المشار إليه فى البند (٧-٢) من الشروط القياسية هو :  
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى .

٢-٥ : عنوان المتلقى المشار إليه فى البند (٧-١) من الشروط القياسية هو كالتالى :

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

٨ شارع عدلى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

برقياً :

الفاكس :

٣٩١٢٨١٥ (٢٠٢)

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

٣٩١٥١٦٧ (٢٠٢)

القاهرة ، جمهورية مصر العربية

٣-٥ : عنوان البنك الدولى المشار إليه فى البند (٧-١) من الشروط القياسية هو كالتالى :

International Bank for Reconstruction and Development

18 18H Street, N.W

Washington, D.C. 20433

United States of America

Cable address:

Telex

Facsimile:

INTBAFRAD

248423 (MCI)

Washington, D.C

64145 (MCI)

1-202-477-6391

تم الاتفاق في تاريخ التوقيع .

عن

البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية

وهيئة التنمية الدولية بصفتهما

الجهة الداعمة للتنفيذ لصالح صندوق الائتمان

الخاص بصندوق التحول

الممثل المعتمد

الاسم : مارينا ويس

الصفة : المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩

عن

جمهورية مصر العربية

الممثل المعتمد

الاسم : د. سحر نصر

الصفة : وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩





## الجدول رقم (١)

### وصف المشروع

الهدف التنموى من المشروع هو تحسين البيئة التنظيمية للمستثمرين من خلال تسهيل عملية التراخيص وتحقيق الشفافية فى تخصيص الأراضى الصناعية .  
يتكون المشروع - الذى تم توسيع نطاق أنشطة الجزء الأول من المشروع الأسمى - كما هو موضح أدناه :

**الجزء الأول :** تسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين مع تحقيق الشفافية .  
تقديم الدعم الفنى للهيئة العامة للاستثمار لتكون البوابة القومية للمشاركة فى الأعمال ، الحصول على التصاريح ، وإن تكون وسيلة المستثمر للوصول إلى المعلومات على المستوى القومى من خلال نظام الشباك الواحد ، وبوابة المعلومات الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار ، وذلك فى المجالات الآتية :

( أ ) تطوير وتنفيذ نظام إلكترونى لخدمة المستثمر بالهيئة العامة للاستثمار شاملاً :  
(١) توضيح إجراءات الدخول فى المشروعات و(٢) إعداد الأمور المتعلقة بالمشتريات ، التوزيع ، التوظيف الخاص بنظام إدارة العلاقات مع العملاء وذلك بمقرات الهيئة العامة للاستثمار والمقرات الأربعة لنظام الشباك الواحد التابعة للهيئة و(٣) تطوير وتعزيز بوابة المعلومات بالهيئة العامة للاستثمار لتقديم معلومات شاملة عن المستثمر .

(ب) بناء القدرات بالهيئة العامة للاستثمار وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملاً : (١) تطوير نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالهيئة العامة للاستثمار وخدمات الشباك الواحد وبناء قدرات العاملين بالهيئة و(٢) الدمج الإلكتروني لشبكة نظام الشباك الواحد ، الأرشفة الإلكترونية والاتصال الإلكتروني بين الفروع المختلفة لنظام الشباك الواحد و(٣) دعم التطويرات اللازمة للبنية

التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للهيئة العامة للاستثمار لدعم توظيف وتشغيل النظامين و(٤) تدريب العاملين بالهيئة العامة للاستثمار على استخدام نظام إدارة العلاقات مع العملاء .

(ج) إدارة المشروع : إقامة وتشغيل وحدة تنفيذ المشروع بالهيئة العامة للاستثمار لإدارة التنفيذ اليومي للمشروع .

(د) دعم دور مركز خدمات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار فيما يخص تراخيص الاستثمار في مصر من خلال ما يلي :

- ١ - تنفيذ تقييم لجهازية الهيئات ذات الصلة والمرتبطة بعملية إصدار تراخيص الاستثمار ؛
- و
- ٢ - اقتناء وتركيب وحدات التكامل الرقمي ؛ و
- ٣ - إنشاء شبكة لدعم التحول الرقمي ، ويتضمن ضمن أمور أخرى :
  - ( أ ) إنشاء وحدة أعمال لإدارة أنشطة الشبكة وتشغيلها ؛ و
  - (ب) توفير أنشطة بناء القدرات ، بما في ذلك الارتقاء بمستوى تدريب "تدريب المدربين" ؛ و
  - (ج) تنفيذ حملة اتصالات تهدف إلى إعلام المستثمرين بالتحول الرقمي والتدريبات المتاحة .
  - (هـ) توسيع التحول الرقمي داخل الهيئة العامة للاستثمار ، من خلال :
- ١ - تطوير نظام موحد لإدارة المعلومات لتيسير تخزين المعلومات الاستثمارية وتنظيمها واسترجاعها ؛ و

٢ - توسيع نطاق خريطة الخدمات الاستثمارية من خلال إضافة ميزات جديدة

لجذب الاستثمارات الرئيسية مثل :

( أ ) نموذج إدارة علاقات العملاء ؛ و

( ب ) إضافة الأنشطة المدرة للدخل بما في ذلك إخطارات فرص الاستثمار وإجراءات

تقديم العطاءات .

( و ) تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية من خلال :

١ - إنشاء وحدة لدعم عملية إدارة التغيير داخل الهيئة العامة للاستثمار ؛ و

٢ - إتاحة الفرصة للموظفين للتدريب على تكنولوجيا المعلومات .



**الجدول رقم (٢)****تنفيذ المشروع****بند ١ - الترتيبات المؤسسية والتنفيذية :****( أ ) الترتيبات المؤسسية :**

١ - ينفذ المتلقى الجزء الأول من المشروع من خلال الهيئة العامة للاستثمار وتكون مسؤولة عن إدارة وتنفيذ المشروع وأنشطته ذات الصلة شاملة الإدارة المالية ، والتنظيمية ، السحب والتوريد والإشراف والتقييم .

٢ - يعمل المتلقى على قيام الهيئة العامة للاستثمار ، بالحفاظ على وحدة تنفيذ للمشروع (وحدة تنفيذ المشروع التابعة للهيئة العامة للاستثمار) والإبقاء عليها خلال مدة تنفيذ المشروع ، وأن تشمل فريق عمل مؤهل وبعده مناسب ومؤهلات وخبرات وشروط مرجعية مقبولة للبنك الدولي ، ولهذا الغرض ، ستكون وحدة تنفيذ المشروع بالهيئة العامة للاستثمار مسؤولة عن إدارة التنفيذ اليومي للمشروع ، وتقوم بتعيين والحفاظ على مراجع خارجي في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ النفاذ بالشروط المرجعية المقبولة لدى البنك .

**(ب) ترتيبات التنفيذ :**

١ - لتنفيذ المشروع يعمل المتلقى على قيام الهيئة العامة للاستثمار خلال شهرين على الأكثر من تاريخ النفاذ بالانتهاء من إعداد دليل التشغيل واعتماده ثم تنفيذه بالشكل والمضمون المرضيين للبنك الدولي ، على أن يحتوى ضمن غيره من الأمور على وصف لما يلي : (١) ترتيبات التنفيذ (٢) إجراءات التوريد ومستندات التوريد القياسية و(٣) المتطلبات الخاصة بإصدار التقارير ، وإجراءات الإدارة المالية ، وإجراءات المراجعة و(٤) ترتيبات المراقبة والتقييم .

٢ - يتحقق المتلقى من عدم قيام الهيئة العامة للاستثمار بالتنازل عن أو تعديل أو التخلي عن أو إلغاء دليل تشغيل المشروع أو عن أى نص من نصوصه دون الاتفاق المسبق بين المتلقى والبنك الدولي .

٣ - فى حالة وجود أى تعارض بين نصوص دليل التشغيل ونصوص هذا الاتفاق يعتد بنصوص الاتفاق .

٤ - مع عدم التقيد بنصوص البند (٣-٦) من الشروط القياسية يضمن المتلقى استخدام أموال المنحة حصرياً للأغراض المخصصة وعدم وصولها إلى أشخاص أو جهات أخرى وعدم استخدامها لتمويل أنشطة تحظرها ترتيبات الإجراءات المالية وخاصة البند (٤) منه .

#### (ج) التعريف بالمانحين وزياراتهم :

١ - يتخذ المتلقى أو يعمل على اتخاذ جميع الإجراءات التى يطلبها البنك الدولى بشكل معقول للتعريف للجمهور بدعم المشروع من قبل المانحين من صندوق الائتمان .

٢ - لأغراض البند (٢-٩) من الشروط القياسية سيقوم المتلقى ، بناءً على طلب البنك الدولى ، باتخاذ أو العمل على اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة من جانبه لتمكين ممثلى مانحى صندوق الائتمان من زيارة أى مكان بدولة المتلقى لأغراض متعلقة بالمشروع .

#### بند ٢ - إصدار التقارير والمراقبة والتقييم :

##### ( أ ) المستندات والسجلات :

بالإضافة ، ودون التقيد بالالتزامات الواردة بالبند (٢-٥) من الشروط القياسية ،

يعمل المتلقى على التأكد من :

( أ ) الاحتفاظ بكل السجلات وأدلة المصرفيات التى تمت وفقاً للمشروع لمدة سبع

سنوات وستة أشهر بعد تاريخ الإقفال ، وتشمل هذه السجلات ما يلى : (١)

هذا الاتفاق ؛ وكل ما يضاف إليه وأية تعديلات يتم إدخالها عليه ؛ و(٢)

التقارير المالية وتقارير التقدم التى قدمها المتلقى للبنك ؛ و(٣) المعلومات

المالية المتعلقة بالمنحة المتضمنة تقارير المراجعة والفواتير وكشوف المرتبات ؛

و(٤) وثائق التنفيذ للمتلقى (متضمنة الاتفاقات الفرعية ، ملفات التوريدات ، والعقود ، وأوامر الشراء) ؛ و(٥) الإرسال للدليل الداعم المشار إليه في البند (٣-٤) من الشروط القياسية ؛ و

(ب) يكون لمثلي البنك : (١) القدرة على فحص السجلات المشار إليها عاليه في الفقرة (أ) ؛ و(٢) تقديم كل المعلومات المتعلقة بهذه السجلات التي تطلب من وقت لآخر بصورة معقولة؛ و(٣) القدرة على نشر هذه السجلات والمعلومات للمانحين .

#### (ب) تقارير المشروع :

١ - يعمل المتلقى على التأكد من أن كل تقرير للمشروع قد تم إرساله للبنك في موعد لا يتعدى خمسة وأربعون (٤٥) يوماً بعد نهاية كل فترة نصف سنوية تغطي نصف الفترة السنوية .

٢ - يعمل المتلقى على قيام الهيئة العامة للاستثمار بإعداد تقرير اكتمال المشروع وفقاً لنصوص البند (٢-٦) من الشروط القياسية ، ويتم موافاة البنك الدولي بتقرير اكتمال المشروع في موعد أقصاه ستة (٦) أشهر بعد تاريخ الإقفال .

#### (ج) تقارير أخرى :

مع عدم التقيد بنصوص البند (٢-أ) والبند (٢-ب) من هذا الجدول (٢) وبناءً على طلب البنك الدولي ، يعمل المتلقى على قيام الهيئة العامة للاستثمار خلال فترة معقولة بموافاة أو العمل على موافاة البنك الدولي بجميع المعلومات والتقارير المتعلقة بالمشروع واستخدام حصيلة المنحة ليتمكن البنك الدولي من استيفاء التزاماته المنصوص عليها في ترتيبات الإجراءات المالية .

**بند ٣ - السحب من حصيلة المنحة :**

**( أ ) عام :**

- 1 - يجوز للمتلقى وفقاً لأحكام : (أ) المادة الثالثة من الشروط القياسية ؛  
و(ب) هذا القسم . لتمويل النفقات المؤهلة من المبلغ المخصص ، وإذا أمكن ،  
ما يصل إلى النسبة الموضحة مقابل كل فئة من الفئات في الجدول التالي :

النسبة المئوية للفلقات الممولة	المبلغ المخصص من المنحة (بالدولار الأمريكي)	الفئة
٪١٠٠	١٧٤٦٠٠٠	(١) السلع والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية والتدريب وورش العمل وتكاليف التشغيل طبقاً للجزء الأول (ج، د، هـ، و) من المشروع .
	١٧٤٦٠٠٠	<b>الإجمالي</b>

**(ب) شروط السحب ومدة السحب :**

- 1 - دون الإخلال بنصوص الجزء (أ) من هذا البند ، لن يتم سحب أية  
مدفوعات قبل تاريخ هذا الاتفاق .  
2 - تاريخ الإقفال هو ٣١ أكتوبر ٢٠٢١

## ملحق (١)

## التعاريف

- ( أ ) "إرشادات مكافحة الفساد" تعنى "الدليل الإرشادى لمنع ومكافحة الغش والفساد فى المشروعات الممولة من قروض البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية والتسهيلات الائتمانية و المنح لهيئة التنمية الدولية " الصادرة بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦ والمعدلة فى يناير ٢٠١١ و ١ يوليو ٢٠١٦ .
- ( ب ) "ترتيبات الإجراءات المالية" أو "FPA" تعنى الاتفاق بين البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية الذين يعملون بصفتهم هيئة دعم التنفيذ "ISA" والبنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية - كضامن - المؤرخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ فيما يتعلق بصندوق الائتمان .
- ( ج ) "الهيئة العامة للاستثمار" تعنى الهيئة العامة للاستثمار التى تعمل تحت إشراف وزارة الاستثمار والتعاون الدولى وهى هيئة حكومية رئيسية تنظم وتيسر الاستثمار وتيسر تسجيل المشروعات وترخيصها وصياغة سياسة الاستثمار .
- ( د ) "وحدة تنفيذ المشروع التابعة للهيئة العامة للاستثمار" تعنى وحدة تنفيذ المشروع التابعة للهيئة العامة للاستثمار كما هو مشار إليها فى القسم (١-أ-٢) من الجدول (٢) فى اتفاق المنحة .
- ( هـ ) "وزارة الاستثمار والتعاون الدولى" تعنى وزارة الاستثمار والتعاون الدولى فى دولة المتلقى أو من يخلفه .
- ( و ) "المشروع الأسمى" يعنى المشروع وفقاً لاتفاق المنحة بين جمهورية مصر العربية والبنك الدولى بصفته هيئة دعم التنفيذ للصندوق الانتقالي "TF072021" المؤرخ ٢٩ مارس ٢٠١٦



- (ز) "تكاليف التشغيل" تعنى التكاليف الإضافية المتعلقة بالمشروع التى تتحملها الهيئة العامة للاستثمار للاتصالات والترجمة التحريرية والفورية والطباعة والإعلانات المرتبطة بالتوريد والأدوات المكتبية والرسوم البنكية والانتقالات الداخلية وغيرها من النثرية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتنفيذ المشروع شريطة الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك الدولي ولا يشمل ذلك مرتبات الموظفين الحكوميين بدولة المتلقى .
- (ح) "إرشادات التوريد" تعنى ، لأغراض الفقرة ٢٠ من الملحق الشروط القياسية ، إرشادات توريد البنك الدولي لمقتضى المشروعات الاستثمارية المؤرخة يوليو ٢٠١٦ والمعدلة فى نوفمبر ٢٠١٧ وأغسطس ٢٠١٨
- (ط) "خطة التوريد" تعنى خطة التوريد المؤرخة ٥ مايو ٢٠١٩ المعدة التى يتم تحديثها من وقت لآخر للمشروع بواسطة الهيئة العامة للاستثمار .
- (ى) "دليل التشغيل" يعنى دليل التشغيل للمشروع الذى أعده المتلقى والذى وافق عليه البنك الدولي والمشار إليه فى البند (١-ب-١) من الجدول (٢) من اتفاق المنحة .
- (ك) "الشروط القياسية" تعنى الشروط القياسية للمنح المقدمة من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية من الصناديق المختلفة المؤرخة ٢٥ فبراير ٢٠١٩
- (ل) "لجنة التسيير" تعنى جهاز اتخاذ القرار الخاص بصندوق التحويل التى تم تأسيسها وفقاً للإجراءات المحددة فى دليل تشغيل صندوق الائتمان .
- (م) "ToT" تعنى تدريب المدربين .
- (ن) "التدريب وورش العمل" يعنى المصاريف التى يتم تحملها فى سبيل تنفيذ المشروع من تدريب وورش العمل وتكاليف الانتقال والإعاشة للمدربين والمدربين وإيجار مقار التدريب وإعداد مواد التدريب وتملكها وإعادة إصدارها وتوزيعها ومواد ورش العمل وأتعاب المدربين وغيرها من المصروفات المعقولة التى يتم الاتفاق عليها كتابة مع البنك الدولي .

(س) "صندوق التحويل" يعنى صندوق التحويل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى تم إنشاؤه عام ٢٠١١ لتقديم الدعم الفنى لمصر والأردن والمغرب وتونس واليمن .

(ع) "دليل تشغيل صندوق التحويل" يعنى الدليل المعتمد من لجنة التسيير الذى يحدد الإجراءات التفصيلية المطبقة على عمليات صندوق الائتمان وتعديلات هذا الدليل التى قد تدخلها لجنة التسيير من وقت لآخر وفقاً للإجراءات المحددة فى هذا الدليل .

(ف) "Trustee أو القائم بالإدارة" يعنى البنك الدولى لإعادة الإعمار والتنمية بصفته قائم بإدارة صندوق الائتمان .

(ص) "صندوق الائتمان" يعنى صندوق التحويل .



## ملحق (٢)

### تعديل للشروط القياسية

تعديل الشروط القياسية على النحو التالي :

تعديل الجملة الأولى من القسم (٤-٥) أ من الشروط القياسية لتقرأ كالآتي :

"إذا حدد البنك الدولي أو لجنة التسيير (وفقاً للتعريف الوارد باتفاق المنحة) أو إذا حددت المراجعة المالية التي تم إجراؤها وفقاً لترتيبات الإجراءات المالية (المعرفة باتفاق المنحة) أنه قد تم استخدام مبلغ من المنحة بأسلوب مخالف لأحكام اتفاق المنحة أو الشروط القياسية أو ترتيبات الإجراءات المالية يتعين على المتلقى - فور تلقيه إخطاراً بذلك من البنك الدولي - إعادة مثل هذا المبلغ إلى البنك الدولي".

## قرار وزير الخارجية

رقم ٤٤ لسنة ٢٠٢٠

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم (١١٩) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ بشأن الموافقة على اتفاق منحة التمويل الإضافي بمبلغ مليون و٧٤٦ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع «إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي» بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية بصفتهم وكالة داعمة للتنفيذ لصالح صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١١ ؛

### قرار:

( مادة وحيدة )

يُنشر في الجريدة الرسمية اتفاق منحة التمويل الإضافي بمبلغ مليون و٧٤٦ ألف دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروع «إتاحة وتيسير بيئة استثمارية متكافئة وتحسين سياسات الاستثمار والإطار القانوني والمؤسسي» بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية وهيئة التنمية الدولية بصفتهم وكالة داعمة للتنفيذ لصالح صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموقع بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣ ؛

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١٣

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥

وزير الخارجية

سامح شكرى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٢٠

بالموافقة على اتفاق التعاون بين جمهورية مصر العربية «الهيئة القومية للأنفاق»

وبنك الاستثمار الأوروبي بشأن إعداد دراسة جدوى لإعادة تأهيل الخط الثانى

لمترو أنفاق القاهرة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

**قرر:**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق التعاون بين جمهورية مصر العربية «الهيئة القومية للأنفاق» وبنك

الاستثمار الأوروبى بشأن إعداد دراسة جدوى لإعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة ،

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ شعبان سنة ١٤٤١هـ

( الموافق ٢٦ مارس سنة ٢٠٢٠ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٦ شوال سنة ١٤٤١هـ

( الموافق ٨ يونية سنة ٢٠٢٠ م ) .

AA-000990 - 03-MSK-EGYT-TRA

اتفاق تعاون  
بين  
جمهورية مصر العربية  
و  
الهيئة القومية للإنفاق  
و  
بنك الاستثمار الأوروبى

بشأن

إجراء دراسة جدوى لإعادة تأهيل  
الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة

القاهرة ٢٩ يناير ٢٠٢٠

## جدول المحتويات

- المادة (١) النطاق .
- المادة (٢) التعاون وإدارة البيانات الشخصية .
- المادة (٣) حقوق الملكية الفكرية والسرية .
- المادة (٤) التحقق والمراقبة والمراجعة المالية .
- المادة (٥) الإخطارات والاتصالات الأخرى .
- المادة (٦) الدخول حيز النفاذ والتعليق والإنهاء والعقوبات .
- المادة (٧) المسؤولية والتعويض .
- المادة (٨) القانون الحاكم وتسوية المنازعات .
- المادة (٩) عدم التنازل والطرف الثالث .
- المادة (١٠) الاتفاق الكامل .
- الملحق (١) توصيف الخدمات .
- ( أ ) وصف المشروع .
- (ب) وصف الخدمات .
- مجموعة الأعمال المترابطة رقم (١) : دراسة جدوى بشأن إعادة تأهيل خط مترو  
أنفاق القاهرة ٢  
نطاق الخدمات :
- (ج) التسهيلات التى يقدمها المنفذ .
- (د) تمويل الخدمات .
- (هـ) الشفافية والتواصل .

الملحق (٢) إجراءات التعاون في تصميم الخدمات والمتابعة عليها وتسليمها .

١ - تصميم الخدمات وشراؤها .

١-١ تصميم الخدمات .

٢-١ شراء الخدمات .

٣-١ مراقبة الخدمات .

٤-١ تعديلات على تصاميم الخدمات .

٢ - المبادئ العامة للتعاون .

٣ - الكشف عن البيانات الشخصية .

٤ - حقوق أصحاب البيانات : الوصول إلى البيانات وتصحيحها وحذفها

والاعتراض عليها .





أبرم اتفاق التعاون المائل ("الاتفاق") بين :

جمهورية مصر العربية التي يمثلها وزارة التعاون الدولي ومقرها الرئيسي في ٨ شارع عدلى ، وسط البلد ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، وتمثلها : الأستاذة الدكتورة/ رانيا المشاط - الوزيرة .

ويشار إليها بوزارة التعاون الدولي

و

الهيئة القومية للاتفاق MAT وعنوان مكتبها المسجل مبنى رمسيس ، ميدان رمسيس ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ويمثلها دكتور مهندس/ عصام عبد القادر والى ، رئيس مجلس الإدارة .

يشار إليها فيما يلي بـ"الهيئة" أو "المنفذ" .

ويشار إليهما بـ(الطرف الأول)

و

بنك الاستثمار الأوروبي ومقره ١٠٠ بولفار كونراد أديناور L-2950 ، لوكسمبورج ، ويمثله السيد ألفريدو أباد ، مدير مكتب البنك بالقاهرة .

ويشار إليه بـ(الطرف الثانى)

ويشار إلى كل منها على حدة بكلمة "الطرف" ، ويشار إليها مجتمعين بـ"الأطراف" .

حيث إن :

( أ ) بنك الاستثمار الأوروبي قد أبرم اتفاقاً إطارياً مع جمهورية مصر العربية

بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٩٧ يهدف إلى تنظيم أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي

داخل جمهورية مصر العربية ، وقد صدق عليه وصار نافذاً نفاذاً تاماً

بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ (الاتفاق الإطارى) .

(ب) ومن أجل مجابهة التحديات التي فرضتها أحداث النزوح القسرى والهجرة في عام ٢٠١٦ ، فقد أطلق بنك الاستثمار الأوروبي مبادرة المرونة الاقتصادية ("ERI") وبمقتضى تلك المبادرة وسع بنك الاستثمار الأوروبي من نطاق تمويله المتاح للاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وفي غرب البلقان ، بهدف تحسين قدرة اقتصادات البلدان المستفيدة على استيعاب الأزمات والصدمات وعلى مواجهتها .

وقد اعتمد بنك الاستثمار الأوروبي - سعيًا منه لاستكمال مبادرة المرونة الاقتصادية - في عام ٢٠١٧ مخصصات مالية من موارده الخاصة من أجل تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي من شأنها أن تدعم إنشاء المشروع وإعداده وتنفيذه ("مبادرة المرونة الاقتصادية/ المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية") .

(ج) بناءً على طلب مقدم من وزارة التعاون الدولي بموجب الخطاب المؤرخ في ٦ أغسطس ٢٠١٧ لتمويل تطوير وتحديث الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة ٢ ("المشروع") والمناقشة التي دارت بين المنفذ وبنك الاستثمار الأوروبي والتي انتهت إلى ضرورة إجراء مسح شامل للحالة الراهنة لجميع أنظمة شبكة الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة وهيكلها ، ثم إعداد تصميم وظيفى ووثائق المناقصة التي تتيح المنفذ البدء فى التعاقد على أعمال المشروع .

(د) وافق بنك الاستثمار الأوروبي على استخدام موارد مبادرة المرونة الاقتصادية/ المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية بحد أقصى ٢٠٠,٠٠٠ يورو منحة لتمويل تكلفة الخدمات الفنية اللازمة لوضع دراسة الجدوى لإعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة . ("المهمة الفرعية") حسب ما هو موضح تفصيلياً فى الملحق رقم (١) .

(هـ) في ٢٨ فبراير ٢٠١٩ ، أبرم بنك الاستثمار الأوروبي عقد خدمة (الرقم المرجعي للعقد : TA2017141 R0 ERI - AA-000907001) ("العقد") مع استشاري خارجي ("الاستشاري") لتوفير الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية في بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة غرب البلقان من خلال تمويل من مبادرة المرونة الاقتصادية .

(و) اتفق الأطراف - فيما يتعلق بما سبق ذكره ، وبموجب الاتفاق المائل - على التعاون بشأن متابعة الخدمات المقدمة ، وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

وبناءً على ما سبق ، فقد اتفق الأطراف على ما يلي :

#### المادة (١)

##### النطاق

- ١-١ على بنك الاستثمار الأوروبي أن يتيح تقديم الخدمات للمتعهد بتنفيذ المشروع ، ويقبل المنفذ الاستفادة من هذه الخدمات في إطار أحكام هذا الاتفاق وشروطه .
- ٢-١ يتفق الأطراف على أن لا يبدأ أداء الخدمات إلا بعد التوقيع على هذا الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ قانوناً وفقاً لأحكامه وشروطه .
- ٣-١ تصير الخدمات متاحة للمنفذ عندما يمنح البنك للمتعهد التمويل المتوخى لتنفيذ المشروع ؛ ومن ثم ، فإن بنك الاستثمار الأوروبي يظل محتفظاً بحقه - حسب تقديره الخاص - في إعطاء تعليماته للاستشاري (حسب ما هو محدد أدناه) بالتوقف عن تقديم الخدمات في حال سحب بنك الاستثمار الأوروبي تمويله للمشروع أو إلغائه لأي سبب دونما أي مسؤولية يتحملها بنك الاستثمار الأوروبي .
- ٤-١ من خلال إبرام هذه الاتفاقية ، تقرر وزارة التعاون الدولي والمنفذ بأن بنك الاستثمار الأوروبي قد يكون ملزماً بالامتثال لقوانين أو لوائح العقوبات الاقتصادية أو العقوبات التجارية أو التدابير التجارية التقييدية الأخرى التي يتم سنها أو إدارتها

أو تنفيذها و/أو تنفيذها من وقت لآخر بواسطة سلطة مختصة ، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وأي وكالة أو شخص يتم تعيينه على النحو الواجب ، أو تخويله من قبل الاتحاد الأوروبي لسن هذه التدابير وإدارتها وتنفيذها و/أو إنفاذها ("العقوبات") .

عند القيام بذلك ، قد يحظر على بنك الاستثمار الأوروبي ، من بين أمور أخرى ، إتاحة الأموال ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لصالح أو لصالح شخص طبيعي أو اعتباري أو كيان يكون هدفًا معينًا ، أو موضوعًا آخر ، العقوبات ، أى شخص طبيعي أو اعتباري أو كيان (١) مدرج في القائمة ، أو مملوك أو مسيطر عليه (مثل هذه الشروط تحددها سلطة العقوبات ذات الصلة) (بشكل مباشر أو غير مباشر) من جانب شخص أو أكثر من الأشخاص أو الكيانات المدرجة في القائمة ، أو العمل نيابة عن أو بتوجيه من أى شخص أو كيان مدرج في القائمة ، أى قائمة عقوبات ؛ (٢) مقيم أو مقيم أو منظم أو مدمج بموجب قوانين بلد يخضع للعقوبة ، أو يمتلكه أو يسيطر عليه (بشكل مباشر أو غير مباشر) من قبل شخص أو كيان مقيم أو بالنيابة عنه أو بتوجيه منه ، تقع فى أو تنظيمها أو دمجها بموجب قوانين البلد الخاضع للعقوبة ؛ (٣) حكومة أو تملكها أو تسيطر عليها (بشكل مباشر أو غير مباشر) من جانب بلد خاضع للعقوبة أو تعمل نيابة عنه ؛ أو (٤) خلاف ذلك هدف العقوبات ("هدف العقوبات" الذى يشير إلى شخص أو كيان يكون الشخص أو الكيان الخاضع للولاية القضائية لسلطة العقوبات محظوراً أو مقيداً بموجب القانون من مزاوله التجارة أو الأعمال أو غير ذلك الأنشطة) (كل ، "الشخص المعاقب عليه") .

٥-١ يغطى التمويل المقدم بموجب ERI TAAS تكلفة الخدمات حصرياً ، صافياً من أى ضرائب غير مباشرة ، بما فى ذلك ، لتجنب الشك ، ضريبة القيمة المضافة ، الرسوم ، ضريبة الاستقطاع ، أو أى ضرائب أخرى مطبقة (الضرائب) ، والتي قد تكون مستحقة الدفع فى مصر . ومراعاة لأحكام الاتفاقية الإطارية ، ولا سيما المادة (٣) ، يتعهد المنفذ بتحمل أى ضرائب قد يتم دفعها فى مصر فيما يتعلق بالعقد دون اللجوء إلى بنك الاستثمار الأوروبى أو إلى التمويل المقدم بموجب ERI TAAS .

## المادة (٢)

### التعاون وإدارة البيانات العامة

١-٢ يجرى بنك الاستثمار الأوروبي - لأغراض إتاحة الخدمات للمنفذ - ما يلي :

( أ ) ينفذ عملية شراء الخدمات ومنح عقد الخدمة المقابل ("العقد") وفقاً  
لسياساته وقواعده وإجراءاته ؛

(ب) يجب عليه أن يدير عملية إبرام العقد ، وكذلك عليه أن يسدد إلى الاستشاري  
مقابل تقديمه الخدمات أو أى جزء منها بموجب هذا العقد ("الاستشاري")  
وفقاً لشروط ذلك العقد وبما يتسق مع سياساته وقواعده وإجراءاته .

٢-٢ إن العقد المبرم بين بنك الاستثمار الأوروبي والاستشاري لن ينشئ ولن يفسر  
على أنه ينشئ أى علاقة تعاقدية بين وزارة التعاون الدولي أو الجهة المتعهدة بالتنفيذ  
وبين الجهة الاستشارية .

هذا ، ويقر كل من وزارة التعاون الدولي والمنفذ بأن أيًا منهما لن يكونا طرفًا في العقد ،  
وأن ليس لدى وزارة التعاون الدولي ولا لدى المنفذ الحق في الإنفاذ المباشر لأى شرط من شروط العقد .

٣-٢ دون الإخلال بالبند (٢-٢) ، يتعاون المنفذ فى جميع الأوقات مع بنك  
الاستثمار الأوروبي ، فيما يلي :

( أ ) تصميم المواصفات الفنية لخدمات المهمات الفرعية ، والتي سوف يستخدمها

بنك الاستثمار الأوروبي فى اختيار فريق المهمات الفرعية للاستشاري ؛

(ب) المتابعة والإشراف على أداء الخدمات المنوطة بفريق المهام الفرعية المختار

من الاستشاري ، بما فى ذلك ما قد يطلبه بنك الاستثمار الأوروبي من التحقق

من دقة الجداول الزمنية التي تسجل الوقت الذي يعمل فيه بالموقع داخل

مصر الخبراء التابعون للاستشاري ؛ ومن المراجعة وتقديم الرأى بشأن جودة

مخرجات والتسليمات التي يقدمها الاستشاري ومدى امتثالها لمتطلبات

المواصفات الفنية للخدمات ؛ وكذلك التأكد من اتخاذ القرارات العاجلة

وتقديم البيانات التي يطلبها بنك الاستثمار الأوروبي أو الاستشاري -

حسب الاقتضاء - من أجل أداء خدمات المهمات الفرعية .

وللقيام بذلك ، يتعين على كل من وزارة التعاون الدولي والمنفذ الالتزام بالمبادئ والمعلومات ومتطلبات التعاون التي تحددها سياسة بنك الاستثمار الأوروبي من أجل منع وردع أى ممارسة لأنشطة يحظرها بنك الاستثمار الأوروبي ("سياسة مكافحة الغش" ) ، والموضحة على موقع بنك الاستثمار الأوروبي فى التاريخ ذى الصلة .

هذا ، وقد بينت العمليات والإجراءات الخاصة بهذا التعاون بالتفصيل فى الملحق (٢) .

٢-٤ يتفق الأطراف - لأغراض هذا الاتفاق ، وفيما يخص البنود السابقة ، على أن تكون الجهة المتعهدة بالتنفيذ بمثابة الطرف الرئيسى المناظر للبنك الأوروبى للاستثمار ، وعلى أن بنك الاستثمار الأوروبى - ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك - أن يفترض أن أى إخطار أو موافقة أو أى اتصالات أخرى يجريها المنفذ مع بنك الاستثمار الأوروبى تكون ذات صلة بهذا الاتفاق أو بالخدمات المقدمة بموجبه ، تمثل وجهات نظر كل من الجهة المتعهدة بالتنفيذ وكذلك سائر الجهات الأخرى المستفيدة من خدمات المهام الفرعية ، والتي حددت فى الملحق رقم (١) .

٢-٥ يجب على بنك الاستثمار الأوروبى أن يولى الاهتمام الواجب للرؤى وللآراء التى يرسلها المنفذ إلى بنك الاستثمار الأوروبى فيما يتعلق بخدمات المهام الفرعية ، مع مراعاة دوره والتزاماته المحددة بوصفه الجهة المنوط بها عمليات الشراء والتعاقد على خدمات المهام الفرعية . وفى هذا الصدد ، يوافق كل من : وزارة التعاون الدولي والمنفذ على الاضطلاع بالمسئوليات التالية :

- ١ - اتخاذ إجراءات المناقصة لاختيار فريق الاستشارى ، وكذلك اتخاذ أى قرار ذى صلة بهذا الموضوع ، بما فى ذلك قرار منح المهام الفرعية ،
- ٢ - اتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بإبرام العقود وتنظيمها ، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، القرارات ذات الصلة بما إذا كان يتعين الموافقة على خدمات المهام الفرعية التى يقدمها الاستشارى أم لا ، وكذلك إجراء السداد النقدى للاستشارى ، وكذلك تعديل نطاق خدمات المهام الفرعية التى يشملها العقد ، يقع تماماً على بنك الاستثمار الأوروبى .

٦-٢ على الرغم مما سبق ، فإن الاستشارى ليس وكيلاً عن بنك الاستثمار الأوروبى ولن يعتبر وكيلاً عنه ، بل هو بمثابة متعاقد مستقل . ولا ينيب بنك الاستثمار الأوروبى عنه أى ممثلين ، ولا يقدم أى ضمانات ، ولا يتحمل أى مسؤولية من أى نوع تجاه وزارة التعاون الدولى ولا تجاه المنفذ ، ولا سيما فيما يتعلق بالجودة أو بالتسليم فى الوقت المناسب أو فيما يتصل بالاتساق مع أغراض خدمات المهمات الفرعية التى يقدمها الاستشارى ، بل يتحمل المنفذ وحده - ودونما مساس بالمادة (٣) (حقوق الملكية الفكرية) - مسؤولية تقرير ما إذا كان يجب متابعة أو تنفيذ أى مقترحات أو توصيات أو حلول يقدمها الاستشارى كجزء من خدماته أم لا - وكذلك فهو مسئول عن إجراء تقييم بشأن مدى ملاءمة تلك الخدمات للاستخدام .

ويجوز للمنفذ - فى هذا الصدد ، ودون المساس بالبند (٢-٥) - أن يبلغ بنك الاستثمار الأوروبى فى أى وقت كتابياً بأنه يرفض تسليمًا مقدماً من الاستشارى ، مع الإحالة إلى أسباب ذلك الرفض .

٧-٢ سوف يبذل المنفذ قصارى جهده فى دعم الاستشارى فى الحصول على التأشيرات والتصاريح المطلوبة - دونما إخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها بشأن العمالة الأجنبية فى مصر - بما فى ذلك تصاريح العمل والإقامة ، لموظفى الاستشارى ومن يعولونهم ؛ ولكن يراعى أن المنفذ لا يتحمل أى التزام بتغطية التكاليف المتعلقة بذلك ، وأن المسؤولية تقع على عاتق الاستشارى وحده فيما يخص تقديم طلبات الحصول على التأشيرات والتصاريح - فضلاً عن تقديم المستندات الداعمة لتلك الطلبات - إلى سلطة إصدار التأشيرات فى مصر .

#### ٨-٢ يضطلع المنفذ بالمهام التالية :

( أ ) إمداد الاستشارى - دون تأخير غير مبرر - بالمعلومات والوثائق ذات الصلة التى ينبغى وجودها تحت تصرفه ، والتى قد تكون ضرورية لتوفير الخدمات وفقاً للمواصفات الفنية المتفق عليها .

وفى هذا الصدد ، قد يطلب المنفذ من الاستشارى أن يبرم معه اتفاقاً سرياً ومنفصلاً ،

وفى هذه الحال ، فإنه يتعين الآتى :

- ١ - المناقشة المسبقة لشروط ذاك الاتفاق مع بنك الاستثمار الأوروبى ؛
  - ٢ - ألا يخل ذلك الاتفاق بأى تعهدات تتعلق برفع التقارير ولا بكشف النقاب عن التزامات الاستشارى تجاه بنك الاستثمار الأوروبى وفقاً للعقد .
- ٩-٢ يقر كل من وزارة التعاون الدولى والمنفذ بأنه من أجل تنفيذ التزاماته فى إطار هذا الاتفاق ، يجب عليه التعرف على البيانات الشخصية (الموضحة أدناه) المتعلقة بأطراف أخرى واستخدامها ، وتشمل تلك الأطراف الأخرى الخبراء الذين يعينهم الاستشارى فى سياق تقديم الخدمات .

وفى هذا الصدد ، يتعين على المنفذ ما يلى :

- (أ) أن يقتصر استخدامه تلك البيانات الشخصية على ما كان منها ضرورياً ومبرراً ؛ وذلك لأغراض التحقق من مؤهلات الخبير المقترح وقدرته على تقديم الخدمات التى اقترح الاستشارى تعيينه لأدائها ؛
- (ب) عدم الكشف عن أى من تلك البيانات الشخصية لأى شخص إلا بموافقة كتابية مسبقة من بنك الاستثمار الأوروبى ؛ وفى حال كان ملزماً بموجب القانون بالكشف عن أى من تلك البيانات الشخصية فإن عليه أن يخطر البنك إخطاراً كتابياً بذلك فى الوقت المناسب ، وكذلك عليه أن يقدم فى إخطاره ذاك كافة التفاصيل اللازمة ؛
- (ج) أن يتيح لأصحاب البيانات الشخصية - فى حال طلبهم ذلك منه - الحق فى الوصول إلى بياناتهم الشخصية المستخدمة والحق فى تصحيحها أو فى محوها أو حذفها أو الاعتراض عليها أو تقييد استخدامها ، فى حدود ما يعادل حقوقهم المناظرة التى يتيحها لهم بنك الاستثمار الأوروبى - فيما يخص نفس البيانات الشخصية التى يستخدمها - بموجب لائحة الاتحاد الأوروبى رقم ١١٧٢٥/٢٠١٨ ، وتلك الحقوق قد نص عليها فى الملحق (٢) ؛



(د) أن تتخذ في جميع الأوقات تدابير أمنية تقنية وتنظيمية مناسبة لحماية البيانات الشخصية من التعرض للتلف العرضي أو غير القانوني أو الضياع أو التغيير أو الإفصاح عنها أو إتاحتها على نحو غير مصرح به ؛

(هـ) أن يحذف جميع تلك البيانات الشخصية عندما تنتفى الحاجة إليها للأغراض الموضحة في النقطة (أ) أعلاه ، وفي كل الأحوال يتعين ألا تظل بغير حذف لمدة تتجاوز سبع سنوات تالية لتاريخ انتهاء تقديم الخدمات أو تالية لتاريخ إنهاء الاتفاق المائل ، أيهما أقرب ؛

(و) أن يتيح تلك المعلومات بنك الاستثمار الأوروبي إتاحة مناسبة ، وكذلك عليه أن يتيح للبنك الوصول إلى المعلومات عن الأنظمة وعن الموظفين الذين اعتادوا على استخدام تلك البيانات الشخصية ، حيث قد يطلب بنك الاستثمار الأوروبي من حين لآخر طلباً مبرراً بتمكينه من التحقق من الامتثال لأحكام هذا البند (٢-٩) .

(ز) إبلاغ بنك الاستثمار الأوروبي في وقت مناسب وكتابياً بكافة التفاصيل ،

في حال كان المنفذ :

(١) قد صار على علم بحدوث أي انتهاك لتلك البيانات الشخصية ؛

(٢) قد تلقى أي اتصال من ؛

١ - أحد من أصحاب البيانات الشخصية سعياً منه لممارسة حقوقه بموجب

قانون حماية البيانات الشخصية المعمول به ، أو في حال تضمن الاتصال ادعاءً

منه بأنه قد انتهكت سرية بياناته الشخصية بموجب أحكام ذلك القانون ؛

٢ - أو سلطة إشرافية أو سلطة أخرى مختصة بحماية البيانات ،

(١) اللائحة (EU) 2018/1725 للبرلمان الأوروبي وجلسة المجلس المؤرخة في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨ بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق باستخدام بياناتهم الشخصية بواسطة مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهيئاته ومكاتبه ووكالاته وحرية نقل تلك البيانات ، وإلغاء اللائحة رقم : (EC) No 45/2001 والقرار رقم : EC/٢٠٠٢/١٢٤٧ OJEU L 295 بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٨ صفحة (٣٩) .

وفيما يتعلق بالبيانات الشخصية ؛ ينبغي تقديم المعلومات وإبداء التعاون والمساعدة لبنك الاستثمار الأوروبي حين طلبه إياها على نحو مبرر لتمكينه من التعامل مع الآثار القانونية والعواقب المترتبة على انتهاك سرية تلك البيانات الشخصية أو انتهاك حق أصحاب تلك البيانات الشخصية في الحفاظ على سريتها .

١٠-٢ باستثناء البند (٩-٥) ، فإنه يجوز لصاحب البيانات الشخصية إنفاذ أحكام البنود الفرعية من (أ) إلى (هـ) التابعة للبند (٢-٩) ضد المنفذ ، بصفته مستفيداً من جهة خارجية . وفي كل الأحوال ، فإن على صاحب البيانات الشخصية أولاً أن يطلب من بنك الاستثمار الأوروبي اتخاذ الإجراءات المناسبة لإنفاذ حقوقه ضد المنفذ ؛ وفي حال لم يتخذ بنك الاستثمار الأوروبي تلك الإجراءات خلال مدة مناسبة (والتي في ظل الظروف العادية ستكون شهراً واحداً) ، يجوز لصاحب البيانات إنفاذ حقوقه إنفاذاً مباشراً ضد المنفذ .

١١-٢ على بنك الاستثمار الأوروبي أن يتخذ الإجراءات المناسبة لضمان دقة البيانات الشخصية وتحديثها عند الكشف عنها للجهة المتعهددة بالتنفيذ ؛ وعليه كذلك أن يضمن إمداد أصحاب البيانات الشخصية بالمعلومات اللازمة لتمكينهم من التأكد من أن استخدام المنفذ بياناتهم الشخصية لا يخل بأحكام البند (٢-٩) ، ويتضمن ذلك إعلامهم عن الآتي :

- ١ - أن البنك قد كشف عن بياناتهم الشخصية المنفذ ؛
- ٢ - الأغراض التي من أجلها كشف النقاب عن بياناتهم الشخصية ؛
- ٣ - إبلاغهم بما لهم من حقوق - وفقاً للبند (٢-٩) - وبالجهات التي يمكنهم التواصل معها لممارسة تلك الحقوق ؛

هذا فضلاً عن إمدادهم بالمعلومات الأخرى التي تتطلبها قوانين حماية البيانات الشخصية المعمول بها .

١٢-٢ "البيانات الشخصية" - لأغراض البنود من (٢-٩) إلى (٢-١١) - تعنى أى معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو بشخص يمكن التعرف عليه . والشخص الذى يمكن التعرف عليه هو الشخص الذى يمكن تحديد هويته ، على نحو مباشر

أو غير مباشر ، لا سيما بالرجوع إلى بيان محدد لتلك الهوية مثل الاسم أو رقم الهوية أو بيانات الموقع أو المعرف عبر الإنترنت أو بالرجوع إلى واحد أو أكثر من العوامل المحددة للهوية مثل العوامل المادية أو الفسيولوجية أو الوراثية ، أو الهوية العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص .

١٣-٢ يتخذ الأطراف التدابير المناسبة للامتثال لمتطلبات الشفافية المبينة فى البند (هـ) من الملحق (١) .

### المادة (٣)

#### الحماية الفكرية والسرية

١-٣ مع مراعاة أى حقوق مسبقة للملكية الفكرية يمتلكها أى فرد أو كيان قانونى - شاملاً ذلك حقوق أى طرف من أطراف الاتفاق المائل والذى ستظل ملكاً لأصحابها الأصليين ، فإن حقوق الملكية الفكرية فى المواد الجديدة التى يجمعها أو يعدها الاستشارى فى سياق أدائه التزاماته بمقتضى العقد تؤول ملكيتها إلى بنك الاستثمار الأوروبى ، ويشمل ذلك الحكم حقوق الملكية المتعلقة بالتقارير والبيانات والمعلومات ذات الصلة بالاتفاق من قبيل الخرائط والرسوم البيانية والخطط وقواعد البيانات والمستندات والبرامج الأخرى والسجلات والمواد الداعمة للمستندات .

٢-٣ "حقوق الملكية الفكرية" - لأغراض هذا الاتفاق - تعنى حقوق الطباعة والنشر وما يتصل بها وكذلك حقوق ملكية التصميمات وقواعد البيانات وبرامج الكمبيوتر وحقوق ملكية أسماء المجالات والعلامات التجارية وعلامات الخدمة وكذلك حقوق ملكية براءات الاختراع والأسماء التجارية وحقوق ملكية التطبيقات المتعلقة بكل ما سبق ، وحقوق ملكية المعلومات السرية (بما فى ذلك الدراية الفنية والأسرار التجارية) والحقوق أو الالتزامات المماثلة ، والحقوق المعنوية ، وسواء أكانت تلك الحقوق مسجلة أم غير مسجلة ، ويشمل ذلك جميع التطبيقات (أو الحق فى التطبيق) وكذلك التجديدات والتمديدات ، وجميع حقوق الحماية وأشكالها المماثلة أو المضاهية التى قد تكون موجودة الآن أو فى المستقبل فى أى جزء من العالم .

٣-٣ يمنح بنك الاستثمار الأوروبي بموجب هذا الاتفاق ترخيصاً - غير حصري وخالياً من حقوق الملكية الممتدة لمدة غير محددة - لاستخدام أى حقوق ملكية فكرية يحصل عليها بنك الاستثمار الأوروبي وفقاً للبند (٣-١) ، ويجوز لبنك الاستثمار الأوروبي أن ينهى ذاك الترخيص فى أى وقت ، من خلال إرساله إخطاراً مدته ثلاثة (٣) أشهر . غير أنه لا يجوز منح ذلك الترخيص فيما يتعلق بأى حقوق للملكية الفكرية فيما يخص أى خدمات جديدة يمكن تقديمها أو غيرها من المخرجات التى ينتجها الاستشارى فى حال رفضها المنفذ صراحة وفقاً للبند (٢-٦) .

٤-٣ يجوز للمنفذ أن يرخص من الباطن أى حقوق ملكية فكرية مشمولة بالرخصة المحددة فى المادة (٣-٢) إلى طرف ثالث ، غير أن ذلك يكون مرتين بموافقة كتابية مسبقة من بنك الاستثمار الأوروبي ، يحدد فيها البنك شروط هذا الترخيص الفرعى ومدته .

#### ٥-٣ السرية :

١-٥-٣ تقرر وزارة التعاون الدولى والمنفذ بأنه يجوز للبنك والمستشارين الوصول إلى المعلومات السرية المتعلقة بالمشروع والخدمات .

٢-٥-٣ يجب تعيين أى معلومات سرية يتم إنتاجها أو إتاحتها فى سياق هذه الاتفاقية أو الخدمات على هذا النحو من قبل صاحبها فقط إذا كان وإلى الحد الذى يؤمن فيه المالك بحسن نية أن هذه المعلومات هى فى الواقع سرية .

٣-٥-٣ مع مراعاة ما ورد أعلاه ، يتعهد الطرفان بالحفاظ على سرية أى مستند أو معلومات أو مواد أخرى متعلقة بالخدمات أو هذه الاتفاقية وتصنف حسب الأصول على أنها سرية ، إلى أن يتفق الطرفان بشكل شائع على أن هذه المعلومات لم تعد سرية بعد الآن .

٤-٥-٣ لا تعتبر الالتزامات المنصوص عليها فى المادة ٥ ، ٣ (السرية)

#### مخالفة للحد الذى :

( أ ) يتم الكشف عن المعلومات السرية لموظفى الإدارة فى الأطراف ، فقط لتمكين الإدارة

الفعالة أو التدقيق فى الأنشطة المتعلقة مباشرة بهذه الاتفاقية أو الخدمات ؛

(ب) التصريح و/أو الوصول إلى المعلومات السرية مرخص به أو مطلوب بموجب القانون ، أو أى قواعد أو لوائح تصدر عن أى سلطة تنظيمية مختصة ، والتي تنطبق على الطرف المفصح ؛

(ج) يتم الإفصاح عن المعلومات السرية من قبل طرف ما من أجل حماية مصالحه أثناء أى إجراءات قانونية أو تحكيمية يكون طرفاً فيها ؛

(د) يتم الكشف عن المعلومات السرية أو منح الوصول إلى المعلومات السرية ، عملاً بالالتزامات المنصوص عليها فى المادة ١٠ (عمليات التحقق والرقابة والتدقيق) ؛

(هـ) المعلومات التى يعينها طرف آخر بأنها سرية ، وفقاً لسياسة الشفافية الخاصة بالبنك (كما فى وقت الكشف) ، يمكن الوصول إليها عند الطلب أو نشرها فى شكل ملخص على موقع البنك على الويب .

٣-٥-٥ عندما يقوم أى طرف بالإفصاح عن معلومات سرية لطرف ثالث عملاً بالمادة ٣,٥ (السرية) ، يقوم الطرف المفصح بإخطار الطرف الثالث المتلقى بأن المعلومات سرية .

٣-٥-٦ عندما يقوم أى طرف بالإفصاح عن معلومات سرية لشخص آخر عملاً بالمادة ٣,٥ (السرية) ، فإن ذلك الطرف سوف يقدم إخطاراً كتابياً للطرف الذى قام بتأهيل المعلومات على أنها سرية فور علمه بأى شرط من هذا القبيل للكشف عن المعلومات وبأنه غير ذلك يحق للطرف أن يجادل فى مثل هذه الظروف ضد الكشف عن أى معلومات سرية .

#### المادة (٤)

##### التحقق والمراقبة والمراجعة المالية

٤-١ إذا أجرى بنك الاستثمار الأوروبى تقييماً أو نفذ مهمة للرقابة على الخدمات ، فإن على الجهة المتعهدة بالتنفيذ أن توافق على إمداد ممثلى بنك الاستثمار الأوروبى أو الأشخاص المصرح لهم من قبل بنك الاستثمار الأوروبى بأى وثيقة أو معلومات فى حوزة المنفذ يكون من شأنها أن تساعدهم فى أداء تلك المهمة .

**٢-٤** يجب على الجهة المتعهددة بالتنفيذ السماح لبنك الاستثمار الأوروبي والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش (OLAF) والمحكمة الأوروبية لمراجعى الحسابات وأى طرف ثالث مفوض من قبل أى من أولئك المذكورين آنفاً بالآتى :

١ - التحقق من عدم وجود حالات غش ، عن طريق فحص المستندات الأصلية ويشمل ذلك الحق فى الحصول على نسخ منها) ومن خلال عمليات الفحص الفورى لطرق تنفيذ الخدمات ؛

٢ - إجراء تدقيق كامل على أى وثيقة داعمة ذات صلة بتمويل الخدمات .  
وقد تمتد عمليات التحقق تلك لمدة تصل إلى سبع (٧) سنوات تالية لتاريخ سداد بنك الاستثمار الأوروبي الدفعة النهائية للاستشارى ، وهو التاريخ ، الذى يخطر فيه بنك الاستثمار الأوروبي المنفذ إخطاراً كتابياً دونما تأخير غير مبرر .

**٣-٤** يوافق المنفذ على أن يقدم - أو أن يتحقق من أنه يقدم - للموظفين المعينين ولوكلاء كل من بنك الاستثمار الأوروبي والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF) والمحكمة الأوروبية لمراجعى الحسابات (ECA) ولأى طرف ثالث يفوضه أى من السابق ذكرهم ، كل المعلومات التى تمكنهم من تحقيق الأغراض المحددة فى هذه المادة (٤) وتساعدهم على ذلك . ويكون إعطاء هذه المعلومات مرتين بتطبيق مبدأ السرية مع الأطراف الثلاثة ، دون أن يخل ذلك بالالتزامات بموجب القانون العام أو بموجب قانون الاتحاد الأوروبي واجب التطبيق على تلك المؤسسات والهيئات وعلى موظفيها أو وكلائها أو ممثليها المفوضين .

#### المادة (٥)

#### الإخطارات وغيرها من الاتصالات

**١-٥** أى إخطار أو أى تواصل آخر يرسل أو يجرى بموجب هذا الاتفاق يجب أن يكون كتابياً . ويجب أن يذكر فيه عنوان هذا الاتفاق ("اتفاق تعاون بشأن دراسة الجدوى لإعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة (AA-000990-03-MSK-EGY-TRA) .

٢-٥ أى إخطار مقدم بموجب هذا الاتفاق أو ذى صلة به يجب أن يكون مكتوباً باللغة الإنجليزية ؛ وكذلك يجب أن تكون كافة المستندات الأخرى المقدمة بموجبه أو ذات الصلة به محررة باللغة الإنجليزية ، فإن لم تكن محررة باللغة الإنجليزية - وفى حال طلب ذلك بنك الاستثمار الأوروبى - فيجب أن تكون مصحوبة بترجمة لها إلى اللغة الإنجليزية ؛ وفى هذه الحال ، تسود الترجمة الإنجليزية ما لم تكن الوثيقة وثيقة دستورية أو قانونية أو وثيقة رسمية أخرى .

٣-٥ ترسل جميع الإخطارات والمراسلات المتعلقة بهذا الاتفاق والخدمات ذات الصلة به عن طريق البريد المسجل (مع الإقرار بالاستلام) أو بالفاكس أو - إلى الحد الذى يتفق عليه الأطراف كتابياً - عبر البريد الإلكتروني أو عبر وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى . على العناوين التالية :

فيما يخص وزارة التعاون الدولى : وزارة التعاون الدولى .

٨ شارع عدلى ، وسط البلد .

القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

الفاكس : (٢٠٢) ٢٣٩٠٨١٥٩

عناية : الأستاذة الدكتورة رانيا المشاط الوزيرة .

فيما يخص المنفذ : الهيئة القومية للإنفاق .

مبنى رمسيس ، ميدان رمسيس ،

القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

الهاتف : (٢٠٢) ٢٥٧٤٣٠٢٤ - ٢٥٧٨٠٣٤٥ - ٢٥٧٤٢٩٦٨ - ٢٥٧٤٢٩٦٩

الفاكس : (٢٠٢) ٢٥٧٤٢٩٥٠

الإيميل : chairman@net.org.eg

عناية : الدكتور المهندس عصام عبد القادر وإلى رئيس مجلس الإدارة .

فيما يخص بنك الاستثمار الأوروبى : بنك الاستثمار الأوروبى EIB .

شارع كونراد أديناور 98-100 ،

لوكسمبورج L-2950 ،

الفاكس : +352 4379 62650

الإيميل : tau@eib.org

عناية : رئيس شعبة المشتريات وإدارة العقود .

٤-٥ لا يسرى أى تغيير يدخل على تفاصيل الاتصال أعلاه إلا بعد الإخطار به إلى الأطراف الأخرى على العناوين أعلاه حسب الأصول المرعية كتابةً أو فى شكل إلكترونى .

٥-٥ تعتبر الإخطارات والمراسلات الأخرى قد أجريت منذ لحظة استلام الطرف المتلقى إياها .

#### المادة (٦)

#### الدخول حيز النفاذ والتعليق والإنهاء والعقوبات

١-٦ تعتبر الاتفاقية سارية المفعول وفاعلة فى جميع أحكامها اعتباراً من تاريخ استلام البنك لمثل هذا الإخطار من قبل حكومة مصر ، وستظل سارية المفعول طالما كانت أى حقوق أو التزامات أو التزامات ناشئة عن تظل أحكامها معلقة ، ما لم يتم إنهاؤها وفقاً لهذه المادة (٦) . يجب أن تكون أى تعديلات بهذه الاتفاقية بما فى ذلك الملاحق الخاصة بها مكتوبة وموقعة بمعرفة الطرفين .

٢-٦ أى تعديلات على هذا الاتفاق ، بما فى ذلك الملحقات المرفقة به ، يجب أن تكون مكتوبة وموقعة عليها من كل الأطراف وتتم بذات الإجراءات التى دخلت بها هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

٣-٦ يتعهد المنفذ بعدم خرق ، أو التسبب فى انتهاك بنك الاستثمار الأوروبى ،

لأية عقوبات ، ويبلغ بنك الاستثمار الأوروبى كتابةً فى أقرب وقت ممكن بأى "حدث جزائى" ،

يكون فيه :

١ - المنفذ ، أو أى مسئول أو ممثل ، أو أى شخص آخر يتصرف نيابة عنه أو تحت

سيطرته ، لديه القدرة على إعطاء التوجيهات وممارسة الرقابة فيما يتعلق بالاتفاقية

و/أو الخدمات ، أو الانتهاكات ، أو يصبح فى خرق أو هدفاً لعقوبة ؛ أو



٢ - أى بلد أو إقليم (بما فى ذلك حكومته) يكون فيه أى من الكيانات أو الأشخاص المشار إليهم فى الفقرة (أ) أعلاه موجودين أو مقيمين أو منظمين أو مدمجين بموجبها ، يصبح هدفاً للعقوبة .

يجب أن يضمن المنفذ احتفاظه بالضوابط والضمانات الداخلية المناسبة المصممة لمنع انتهاك أى جزء .

٤-٦ يجوز أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبى بتعليق تنفيذ جميع أو جزء من خدمات المهمة الفرعية ويجوز أن يقوم المنفذ بطلب ذلك من بنك الاستثمار الأوروبى ، فى حالة كون الظروف (بما فى ذلك القوة القاهرة) ، كما تم تعريف ذلك المفهوم بموجب القانون المطبق) تجعل الأمر صعباً للغاية أو خطير للاستمرار . فى حالة طلب المنفذ من بنك الاستثمار الأوروبى تعليق تنفيذ الخدمات ، يجب تزويد بنك الاستثمار الأوروبى بكل التفاصيل والأسباب اللازمة للطلب دون تأخير .

٥-٦ يجوز أيضاً لبنك الاستثمار الأوروبى القيام بتعليق تقديم جميع الخدمات أو جزء منها بمعرفة استشارى (i) عندما يكون من الضرورى التحقق مما إذا كان تنفيذ العقد قد تأثر بالأخطاء الجسيمة أو المخالفات أو التزوير ؛ أو (ii) فى حالة إخفاق وزارة التعاون الدولى أو المنفذ فى الامتثال بأى التزام جوهرى يكون محتوم عليه بموجب هذه الاتفاقية أو القانون المطبق ، على الرغم من استلام آخر كتابى مدته ثلاثين (٣٠) يوماً من بنك الاستثمار الأوروبى يطلب من وزارة التعاون الدولى أو المنفذ ، على النحو القابل للتطبيق من أجل الامتثال .

يجب على وزارة التعاون الدولى أو المنفذ ، على النحو المطبق ، تقديم أى معلومات أو إيضاحات أو مستندات مطلوبة بمعرفة بنك الاستثمار الأوروبى فى سياق عمليات التحقق المشار إليها فى الفقرة السابقة ، فى غضون ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ استلام هذا الطلب المكتوب . إذا نتج عن عمليات التحقق هذه معلومات موثوقة تفيد بأن تنفيذ العقد قد تأثر بالأخطاء الجسيمة أو المخالفات أو التزوير أو خرق الالتزامات الجوهرية التى

تسرى على وزارة التعاون الدولي أو المنفذ ، فإن بنك الاستثمار الأوروبي يحتفظ بالحق (i) في توجيه الاستشارى إلى : وقف تقديم خدمات المهمة الفرعية ، و(ii) لإنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري ، دون أى مسئولية عن بنك الاستثمار الأوروبي .

٦-٦ فى حالة وجود أى سبب ، أياً كان ، يتم سحب تمويل الخدمات (كما هو محدد فى الملحق ١) ، يحتفظ بنك الاستثمار الأوروبي بالحق فى إنهاء خدمات المهمة الفرعية وهذه الاتفاقية ، ويخطر الأطراف الأخرى بشروط ذلك الإنهاء ، دون أى مسئولية عن بنك الاستثمارى الأوروبي .

٦-٧ يجوز لبنك الاستثمار الأوروبي أن يكلف الاستشارى بوقف أداء الخدمات ، وبعد تقديم إخطار كتابى مدته خمسة عشر (١٥) يوماً للأطراف الأخرى ، يتم إنهاء هذه الاتفاقية دون أى مسئولية قانونية تجاه بنك الاستثمار الأوروبي ، فى حالة حدوث أى من الحالات التالية :

( أ ) يرتكب وزارة التعاون الدولي أو المنفذ أو أى شخص يتمتع بسلطات التمثيل أو صنع القرار أو التحكم فيما يتعلق بـ"وزارة التعاون الدولي" أو المنفذ (وفقاً للرأى المنطقى الخاص ببنك الاستثمار الأوروبي) أو تم إدانة سوء السلوك المهنى الجسيم ، أو يخضع لإجراءات تزعم أى جريمة تتعلق بسلوكه المهنى ، أو قد تورط فى أى من الممارسات المحظورة ، أو يخضع لادعاء (بخلاف الادعاءات التى تعتبر فى رأى بنك الاستثمار الأوروبي المنطقى ، تافهة أو مفتعلة) من التورط فى أى ممارسة محظورة . لأغراض هذه المادة (٦) ، "الممارسة المحظورة" وتشمل أياً مما يلى : السلوك المحظور أو غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب على النحو المحدد فى سياسة مكافحة الغش الخاصة ببنك الاستثمار الأوروبي ؛

(ب) يخضع المنفذ لأى تغييرات قانونية أو مالية أو فنية أو تنظيمية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء هذه الاتفاقية أو تقديم خدمات المهمة الفرعية .

(ج) يصبح من غير القانونى فى أى اختصاص مطبق لبنك الاستثمار الأوروبي أن يقوم بتنفيذ أياً من التزاماته على النحو المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية أو لتمويل أو الحفاظ على تمويل الخدمات .

المادة (٧)

المسئولية والتعويض

- ١-٧ لا يجوز لأى طرف أن يخل بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق إلا إذا منعه من الالتزام بها أو أخره عن ذلك ظروف قهرية .
- ٢-٧ لا يتحمل بنك الاستثمار الأوروبى ، تحت أى ظرف من الظروف أو لأى سبب من الأسباب ، المسئولية عن أى ضرر أو خسارة تلحق بالوزارة أو بالمنفذ ، أو بموظفى أى منهما أو بممتلكات أى منهما ، وتكون ناجمة عن تنفيذ العقد أو تكون متعلقة به . ويشمل ذلك الحالات التى يكون فيها ذلك الضرر أو تلك الخسارة نتيجة لأى عمل أو امتناع عن عمل من قبل الاستشارى ، أو عدم إيفاء الاستشارى بالتزاماته بتقديم الخدمات وفقاً للعقد .
- ٣-٧ لا يكون بنك الاستثمار الأوروبى مسئولاً عن أى خسارة ولا عن أى ضرر - ويشمل ذلك أتعاب المحاماة ونفقاتها - الناجمة عن أفعاله أو امتناعه عن الفعل بموجب هذا الاتفاق ، باستثناء أى خسارة أو ضرر يكون ناجماً عن ارتكابه إهمالاً جسيماً أو احتيالياً أو يكون ناجماً عن سوء تصرف متعمد من جانبه .
- ٤-٧ لا يتحمل بنك الاستثمار الأوروبى أى مسئولية ناشئة عن مطالبة أو إجراء قانونى يتخذ ضده وتكون ناجمة عن انتهاك أى من القوانين أو القواعد أو اللوائح المعمول بها ، أو ناجمة عن انتهاك حقوق طرف ثالث (ويشمل ذلك حقوق الملكية الفكرية) تتورط فيه وزارة التعاون الدولى أو المنفذ أو يقع فيه أحد من المتعاقدين مع أى منهما أو أحد من موظفيهما أو يرتكبه أى شخص يكون مسئولاً أمام أحد من المتعاقدين مع أى منهما أو أمام أحد من موظفيهما .
- ٥-٧ على وزارة التعاون الدولى أو الجهة المتعهدة بالتنفيذ - حسب الاقتضاء ، وشريطة عدم الإخلال بأى حقوق أخرى بنك الاستثمار الأوروبى بموجب هذا الاتفاق أو بموجب أى قانون معمول به - تعويض بنك الاستثمار الأوروبى عن الأضرار والخسائر والتكاليف والنفقات والأعباء المالية ذات الصلة بالاتفاق التى قد تلحق به من جراء أى دعاوى أو مطالبات

يرفعها ضده أحد من الأطراف الثالثة ، ويشمل ذلك تعويضه عن أتعاب المحاماة والنفقات والالتزامات التي قد يتحملها بنك الاستثمار الأوروبي أو يتكبدها نتيجة لأى فعل أو امتناع عن فعل من جانب الوزارة أو الجهة المتعهدة بالتنفيذ أو بسبب عدم امتثال الوزارة أو المنفذ لأى من التزاماتهما المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .

#### المادة (٨)

#### القانون الحاكم وتسوية المنازعات

٨-١ يتعين أن تخضع هذه الاتفاقية والمعلومات الخاصة بها وبناءها وصلاحياتها لقوانين جمهورية فرنسا .

٨-٢ يتعين أن يسعى الطرفان لتسوية أى نزاع ينشأ بينهما بشكل ودى . لأغراض هذه المادة (٨) ، يقصد بـ"النزاع" أى نزاع أو مطالبة أو اختلاف أو خلاف ينشأ عن أو يتعلق بأى أو متصل بهذه الاتفاقية ، بما فى ذلك أى نزاع يتعلق بوجودها أو صلاحيتها أو تفسيرها أو أدائها أو خرقها أو تعليقها أو إنهاؤها أو عواقب بطلانها وأى نزاع يتعلق بأى التزامات غير تعاقدية ناشئة عنه أو ذات صلة به .

٨-٣ فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودى خلال ستين (٦٠) يوم عمل من التاريخ الذى يخطر فيه الطرف (الأطراف الأخرى) بالنزاع ، يتم تقديم جميع المنازعات إلى المحاكم الفرنسية التى يتعين أن تتمتع بسلطة قضائية حصرية لتسوية أياً من تلك النزاعات .

٨-٤ على الرغم مما سبق ، فإن المادة (٣ ، ٨) تكون لصالح بنك الاستثمار الأوروبي فقط . نتيجة لذلك ، إلى الحد الذى يسمح به القانون يتعين عدم منع بنك الاستثمار الأوروبي من اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالنزاع فى أى محكمة أخرى ذات سلطة قضائية .

٨-٥ يتعين عدم وجود شىء فى هذه المادة (٨) يتعارض مع امتيازات وحصانات بنك الاستثمار الأوروبي أو يتجاهلها على النحو المنصوص عليه فى معاهدات الاتحاد الأوروبي بما فى ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، حصانة الأرشيف الخاص به ، واحتفظ بنك الاستثمار الأوروبي بصورة معبرة بحقوقه فى هذا الصدد .

## المادة (٩)

### عدم التنازل والطرف الثالث

- ٩-١ أى امتناع أو تأخر من جانب بنك الاستثمار الأوروبي عن ممارسة حق من حقوقه بموجب هذا الاتفاق أو بموجب القانون المعمول به ، سوف يفسر على أنه تنازل منه عن هذا الحق .
- ٩-٢ لن يعتبر أى شى فى هذا الاتفاق تنازلاً صريحاً ولا ضمناً عن الامتيازات والحصانات والإعفاءات التى يتمتع بها بنك الاستثمار الأوروبي أو محافظوه أو مديروه أو مناوبوه أو مسئولوه أو موظفوه أو خبراءه المكلفون منه بأداء بعض المهام .
- ٩-٣ لا يجوز لوزارة التعاون الدولى ولا للجهة المتعهدة بالتنفيذ التنازل عن أى حقوق أو التزامات ناشئة عن هذا الاتفاق ولا نقلها للغير إلا بموافقة كتابية مسبقة من بنك الاستثمار الأوروبى .
- ٩-٤ فى حال اعتبار أى بند من بنود هذا الاتفاق غير قانونى أو غير قابل للتنفيذ فى إجراء قضائى ، فسوف يبطل هذا البند ويصير غير نافذ المفعول ، ولكن تظل سائر الشروط والأحكام الأساسية لهذا الاتفاق قانونية وواجبة التنفيذ ، ومن ثم يظل باقى هذا الاتفاق سارياً وملزماً لأطراف الاتفاق .
- ٩-٥ أبرم هذا الاتفاق لتحقيق مصالح أطرافه ، ولا يحق لأى شخص ليس طرفاً فيه أن يتمتع بأى مزية من مزاياه التى يتضمنها أى بند من بنوده . ومن ثم ، فإن الإحالات على الأطراف الثلاثة ، وخاصة العلاقات القانونية السارية بين أى من الأطراف ، من جهة ، وبين أى من تلك الأطراف الثلاثة ، من جهة أخرى ، فى سياق خدمات المهمات الفرعية ، لا تمنح - ولا يجوز تفسيرها على أنها تمنح - أى حق لتلك الأطراف الثلاثة فى التمتع بأى مزية من مزايا هذا الاتفاق استناداً إلى أى بند من بنوده . وعلى الأطراف أن يقرروا صراحة بأن الغرض الوحيد من تلك الإحالات يتمثل فى توفير فهم مناسب لإدارة خدمات المهمات الفرعية ، وأن أى بند من بنود هذا الاتفاق ، لا يمنح حقاً مباشراً ولا غير مباشر لأى طرف ثالث ، ما لم يكن منصوصاً عليه صراحة فى هذا الاتفاق . وهذا البند يسود على أى حكم آخر فى هذا الاتفاق يخالفه مخالفة صريحة أو ضمنية .

## المادة (١٠)

## الاتفاق الكامل

١-١٠ يشتمل هذا الاتفاق على هذه البنود التنفيذية ، وعلى الملحقات التالية

المرفقة به التى تعد جزءاً لا يتجزأ منه :

الملحق (١) توصيف الخدمات .

الملحق (٢) إجراءات التعاون فى تصميم الخدمات المقدمة والمتابعة عليها .

وفى حال وجود تعارض بين أحكام هذه البنود التنفيذية وبين تلك البنود الواردة

فى أى من الملحقين سالفى الذكر ، فإن الأسبقية تكون للبنود التنفيذية .

٢-١٠ يتفق الأطراف على أن هذا الاتفاق وأى جزء منه لا يجوز أن يكون معلناً

للعمامة بأى صورة من صور الإعلان إلا بموافقة كتابية مسبقة من كافة أطرافه ، على أن

تحدد الأطراف الشروط أو الأحكام التى بموجبها تعطى تلك الموافقة .

٣-١٠ الإحالات إلى المنظمات العامة تشمل ما يخلفها ، فإن انتهى الوجود

القانونى للمنظمة العامة أو إن توقفت عن أداء وظائفها دون خلف لها ، فإن الإحالة إلى

تلك المنظمة العامة ستشمل الإحالة إلى أى منظمة عامة أو أى منظمة أو جهة أخرى تتولى

وظائف تلك المؤسسة العامة أو تتحمل مسؤولياتها أو تقوم بالأمرين معاً .

٤-١٠ الإحالات التى تحتوى على مصطلحات من قبيل "يشمل ذلك" أو "بما فى ذلك" ،

سواء استخدم معها كلمات من قبيل "دون حصر" أو "على سبيل المثال لا الحصر" . لن تكون

مقيدة بالحالات المنصوص عليها ، بل تنطبق على جميع الحالات المماثلة . ومن ثم ،

ينظر إليها على أنها غير مقيدة ، وتؤول وتفسر على أنها تعنى "تشمل على سبيل المثال

لا الحصر" أو "بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر" .

٥-١٠ الكلمات العامة التى تذكر مسبوقة أو متبوعة بكلمة "الآخر أو الأخرى"

أو "بما فى ذلك" أو "مثل" أو "على وجه الخصوص" لن تقيّد دلالاتها بالأمثلة المحددة

التي تسبقها أو تتلوها - حسب مقتضى الحال - بل المقصود أن تلك الأمثلة تقع ضمن

نطاق المدلول العام لتلك الكلمات .

٦-١٠ ما لم يقتض السياق خلال ذلك ، حيثما استخدم التعبير "في هذا الاتفاق أو في هذه الوثيقة" ، فإن صيغة الجمع تشمل ضمناً صيغة المفرد ، والعكس بالعكس ؛ وكذلك فإن صيغة التذكير تشتمل ضمناً على صيغة التأنيث ، والعكس بالعكس .  
وقد أبرم هذا الاتفاق المذكورون أدناه نيابة عن أطرافه وجعلوه واجب التنفيذ ؛ وقد حرر هذا الاتفاق من أربع (٤) نسخ أصلية باللغة الإنجليزية (وقد وقع على كل صفحة منها ممثل لكل طرف) ؛ نسخة لوزارة التعاون الدولي ، ونسخة للهيئة القومية للأنفاق ونسختين للبنك الأوروبي للاستثمار .

نيابة عن

بنك الاستثمار الأوروبي

**السيد / ألفريدو أباد**

مدير مكتب القاهرة

التاريخ :

نيابة عن

وزارة التعاون الدولي

**معالي الأستاذة الدكتورة / رانيا المشاط**

الوزيرة

التاريخ :

نيابة عن

الهيئة القومية للأنفاق

**الدكتور المهندس / عصام عبد القادر والي**

رئيس مجلس الإدارة

التاريخ :

## الملحق (١)

### توصيف الخدمات

#### (أ) وصف المشروع :

طلبت الهيئة القومية للأنفاق - وهي هيئة عامة تمثل جزءاً من وزارة النقل المصرية - دعماً من بنك الاستثمار الأوروبي لإعداد مشروع إعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة وتمويله . وفى نهاية المطاف ، ونظراً لنقص الصيانة وعدم إتاحة الاستثمارات لإعادة التأهيل فى وقتها المناسب ، فإن الأنظمة الإلكترونية والميكانيكية للخط (٢) قد اعتبرت غير كافية ، وربما غير آمنة . وكذلك قد تدعو الحاجة إلى إعادة تأهيل أجزاء من المسارات والأنفاق ، وقد تدعو الحاجة إلى الارتقاء بمستوى وحدة الإمداد بالطاقة من أجل استيعاب مستوى أعلى من الخدمة . وقد طلبت مصر رسمياً - فى خطاب مرسل من وزارة التعاون الدولى بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠١٧ - من بنك الاستثمار الأوروبى أن يدعم إعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة . وفى فبراير ٢٠١٨ ، وخلال بعثة تقييم لمشروعات أخرى اضطلع بها بنك الاستثمار الأوروبى مع المنفذ ، طلبت الهيئة القومية للأنفاق الدعم فى التحضير لدراسة جدوى بشأن إعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة .

وقد أظهرت المشروعات السابقة مع نفس المنفذ أن ثمة حاجة ماسة إلى مساعدة تقنية لإعداد المشروعات وفقاً لمعايير بنك الاستثمار الأوروبى . هذا ، ويفتقر المنفذ إلى إدارة جيدة للأصول ، وغالباً ما تعطى الأولوية للاستثمارات الجديدة على حساب إعادة تأهيل الأصول القائمة . وفى كل الأحوال ، فإن المنفذ فى حاجة ملحة لتلك المساعدة التقنية بسبب وقوع كثير من الحوادث والانهيئات التى أدت إلى إغلاق الخط رقم (٢) لعدة أيام ، وهو الأمر الذى تسبب فى اختناق مرورى وتأخيرات متلاحقة فى أجزاء أخرى من نظام النقل فى القاهرة .



**(ب) وصف الخدمات :**

مجموعة الأعمال المترابطة رقم (١) :

دراسة جدوى بشأن إعادة تأهيل خط مترو أنفاق القاهرة (٢) .  
الهدف العام من المشروع الذى سيكون هذا العقد جزءاً منه هو تحسين أداء نظام النقل العام فى القاهرة ، وتحديدأ خط مترو أنفاق القاهرة (٢) .  
الهدف المحدد من المهمة الفرعية هو التعريف بعمليات تجديد أنظمة الخط (٢)  
وتوصيفها ؛ وتلك العمليات تشمل البنية التحتية ومخازن الدرفلة ، وهى ضرورية  
لتحقيق ما يلى :

( أ ) القدرة على تلبية متطلبات القدرة الاستيعابية وعدد الركاب المستفيدين منها  
فى السنوات القادمة ؛  
(ب) تمديد العمر المتوقع للنظام لمدة (٢٥) سنة إضافية .

**نطاق الخدمات :**

ستتولى المساعدة الفنية تحفيز الاستشاريين ودعمهم فى إجراء مسح شامل للحالة  
الراهنة لجميع أنظمة وهياكل الخط (٢) من شبكة مترو القاهرة ، ثم إعداد وثائق تصميم  
وظيفية ووثائق المناقصة للسماح للمنفذ بالبدء فى شراء الأعمال .  
وكذلك سوف يتواصل العمل وفق قائمة للمهام تتعلق بإعادة تأهيل الخط (٧) ،  
الذى وافق بنك الاستثمار الأوروبى على تمويله بقرض فى عام ٢٠١٨ ، وسوف تنفذ عملية  
المساعدة التقنية مقسمة على (٥) مراحل ، على النحو التالى :

**المرحلة الأولى :** مرحلة المسح . يجب على الاستشارى مسح جميع الأنظمة (البنية  
التيهية ومخازن الدرفلة) ووصف الحالة القائمة للأنظمة من المنظور التشغيلى ومن حيث  
متوسط عمرها المتوقع .

**المرحلة الثانية :** سيتولى الاستشارى صياغة تقرير يحدد فيه :

١ - الأنظمة القائمة التى يمكن صيانتها ؛

٢ - الأنظمة التي تحتاج إلى تحديث جزئي للحفاظ على المستوى الحالي لعمليات التشغيل بها ؛

٣ - الأنظمة التي تحتاج إلى تحديث كامل للحفاظ على المستوى الحالي لعمليات التشغيل بها ؛

٤ - كيف يمكن شراء قطع الغيار تحقق هدف مد العمر الافتراضى لمدة (٢٥) عاماً .

**المرحلة الثالثة :** يتعين فيها على الاستشارى إجراء دراسة جدوى .

**المرحلة الرابعة :** يقدم الاستشارى - بناءً على الحلول المختارة - خطة رئيسة للأعمال

التي يتعين تنفيذها ؛

**المرحلة الخامسة :** يحدد فيها الاستشارى - بناءً على الحلول المختارة - كافة تفاصيل

المواصفات الفنية والرسومات والمستندات اللازمة للبدء فى عرض مناقصة دولية للارتقاء بالخط رقم (٢) وتجديده .

وعلاوة على ذلك ، يجب على المساعدة الفنية إمداد المنفذ بوثائق العطاءات الفنية

اللازمة للحلول التي اختارها المنفذ من أجل تعويم المناقصات المتعلقة بالأنظمة الجديدة التي جرى الارتقاء بها .

وعلى الاستشارى أن يعرض النتائج التي سيحققها بإعداد التقارير التالية وتقديمها :

تقرير المسح (المرحلة ١) .

تقرير التوصيات (المرحلة الثانية) .

تقرير دراسة الجدوى (المرحلة ٣) .

تقرير الخطة الرئيسية (المرحلة ٤) .

تقرير استراتيجية الهجرة (المرحلة ٤) .

تقرير بوثائق المناقصة (المرحلة ٥) .

الجدول الزمني للتنفيذ المقدر :		الحد الأقصى ١٢ شهراً .
التكلفة المقدرة للخدمات :		الحد الأقصى ١,٢٠٠,٠٠٠ يورو منحة .
مكون / مهمة	أشهر	التسليمات
المرحلة (١) : المسح .	١ - ٤	ورشة العمل (١) : تقرير المسح .
المرحلة (٢) : المتطلبات .	٢ - ٦	تقرير المرحلة الثانية .
المرحلة (٣) : المواصفات / التصميم .	٢ - ٨	تقرير الجدوى . ورشة العمل (٢) .
مرحلة القرار من قبل الهيئة .	٨ - ٩	مستند قرار الهيئة .
المرحلة (٤) : المخطط الرئيسي .	٩ - ١٢	الخطة الرئيسية . استراتيجية الهجرة .
المرحلة (٥) : مستندات المناقصة .	٩ - ١٢	مستندات المناقصة .

#### (ج) التسهيلات التي يقدمها المنفذ :

يتوقع من الجهة المتعهددة بالتنفيذ أن توفر الوصول الكامل إلى الوثائق المطلوبة وإلى ورش العمل وكذلك يتوقع منها تنظيم زيارات إلى الخط (٢) للأنفاق وإلى المحطات وإلى البنية التحتية المرتبطة بها .

ويلتزم المنفذ بضمان تعاون موظفيه في كل الأوقات مع البنك ومع الاستشاري فيما يتعلق بتقديم المساعدة الفنية .

ويجب على المنفذ إمداد الاستشاري على الفور بتلك المعلومات والوثائق - التي قد تكون ضرورية لتنفيذ المهام الفرعية أو ذات صلة بها - لتكون تحت تصرفه . غير أنه يتعين إعادة تلك المستندات إلى الجهة المتعهددة بالتنفيذ بمجرد إتمام المهام الفرعية المتعلقة بها .

ويجوز للاستشاري أن يطلب مساعدة المنفذ في الحصول على نسخ من القوانين واللوائح والمعلومات المحلية التي قد تؤثر على الاستشاري في أدائه التزاماته بموجب عقد الخدمة في القطر المزمع تقديم الخدمات فيه .

ولن يتولى المنفذ توفير المساحات والمرافق المكتبية للاستشاري .

**(د) تمويل الخدمات :**

أطلق بنك الاستثمار الأوروبي مبادرة المرونة الاقتصادية في عام ٢٠١٦ ، لتكون أحد آلياته لمواجهة التحديات الناجمة عن النزوح القسري والهجرة . حيث قرر بنك الاستثمار الأوروبي توسيع نطاق تمويله المتاح للاستثمار في بلدان الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي وفي غرب البلقان ، بهدف تحسين قدرة اقتصادات البلدان المستفيدة على استيعاب الأزمات والصدمات وعلى مواجهتها . وقد اعتمد بنك الاستثمار الأوروبي - سعيًا منه لاستكمال مبادرة المرونة الاقتصادية - في عام ٢٠١٧ مخصصات مالية من موارده الخاصة من أجل تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي من شأنها أن تدعم إنشاء المشروع وإعداده وتنفيذه ("مبادرة المرونة الاقتصادية / المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية") . وقد تم تحديد المشروع كأولوية رئيسية للحكومة خلال اجتماعات ثنائية تم عقدها مع وزارة النقل ووزارة التعاون الدولي .

**(هـ) الشفافية والتواصل :**

يجب على الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة لنشر حقيقة أن الخدمات تمول من خلال منحة المساعدة الفنية التي يمنحها بنك الاستثمار الأوروبي . ويجب أن توضح المعلومات المقدمة إلى الصحافة أو إلى أي جهة خارجية - وكذلك جميع مواد الدعاية ذات الصلة والإخطارات الرسمية والتقارير والمنشورات - بأن الخدمات تقدم "بتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي" ويجب أن يعرض شعار بنك الاستثمار الأوروبي في كل ذلك بطريقة مناسبة . وسيطلب بنك الاستثمار الأوروبي من الاستشاريين احترام متطلبات الشفافية .

وإدراج النصوص التالية في كل تقرير نشاط أو تسليم يعرضه الخبراء الاستشاريين عن

**خدمات المهام الفرعية :**

( أ ) **إدراج العبارة التالية :** " أصدرت هذه الوثيقة بمساعدة مالية من بنك الاستثمار

الأوروبي في إطار مبادرة المرونة الاقتصادية" .

(ب) الإخلاء التام للمسئولية عبر إدراج العبارة التالية : "يتحمل معدو هذا التقرير المسئولية الكاملة عن محتوياته ، والآراء الواردة في هذه الوثيقة ليست بالضرورة معبرة عن آراء بنك الاستثمار الأوروبي . ولا يتحمل بنك الاستثمار الأوروبي ولا هيئاته الإدارية ولا موظفوه ولا وكلائه أى مسئولية من أى نوع عن أى خسارة أو ضرر ناجمين عن تفسير المعلومات الواردة في هذا التقرير أو الناجمة عن استخدام تلك المعلومات ، أو الناشئة عن الاعتماد عن الآراء الواردة فيها ، أو الناتجة عن استخدام أطراف ثالثة للنتائج أو الوسائل المذكورة في هذا التقرير" .



صورة الكرونية لإيطاليا على التوالي

## الملحق (٢)

### إجراءات التعاون

#### فى تصميم الخدمات والمتابعة عليها وتسليمها

يوفر هذا الملحق الإرشادات التى اتفق الأطراف بموجبها على العمل فى تصميم الخدمات والمشتريات ومراقبتها واعتمادها فى إطار المهام الفرعية لعقد مبادرة المرونة الاقتصادية / المساعدة الفنية للبنية التحتية (المهمة الفرعية" ) .

#### ١ - مبادئ التعاون العام :

سوف يسهل المنفذ التواصل والتعاون بين السلطات المختصة فى مصر حسب الضرورة لنجاح تقديم الخدمات .

#### ٢ - تصميم الخدمات وشراؤها :

#### ١-٢ تصميم الخدمات :

سيتعاون الأطراف فى تصميم المواصفات الفنية للخدمات ("الشروط المرجعية" ) ، ووضع الأهداف وتحديد نطاق تقديم الخدمات وطرقها .

وسيقدم المنفذ موافقته الكتابية على الشكل النهائى للشروط المرجعية عبر البريد الإلكتروني على صعيد المستوى التشغيلى . وسيقر المنفذ - بتقديمه تلك الموافقة - بأن الشروط المرجعية المذكورة تعبر تعبيراً تاماً عن الاحتياجات التى حددت وتلبيها ، وأن المنفذ يقبلها دون تحفظات . ولا يجوز الامتناع غير المبرر عن تلك الموافقة ، وستعتبر الموافقة على الشروط المرجعية قد قدمت فى حال لم ترفض صراحة فى غضون عشرة (١٠) أيام ميلادية تالية لتاريخ تلقى طلب مكتوب فى هذا الصدد من بنك الاستثمار الأوروبى .

سيقوم بنك الاستثمار الأوروبى بمشاركة الشروط المرجعية التى تم تطويرها واعتمادها كما هو موضح أعلاه ، مع الاستشارى لتقديم الخدمات وفقاً لعقد الخدمة الحالى الموقع مع الاستشارى .. يقر المنفذ بأن بنك الاستثمار الأوروبى ، كجهة مشتريه للعقد ، قد تحتاج إلى تعديل أو تفسير "الشروط المرجعية" أثناء إجراء الشراء ، بشرط أن يتم الاتفاق على أى تغيير أو تفسير ، فيما يتعلق بنطاق الخدمات أو محتواها أو تسلسلها أو مدتها ، مع الداعم قبل تنفيذه .

## ٢-٢ شراء الخدمات :

سيتم تقديم الخدمات الاستشارية التي اختارها بنك الاستثمار الأوروبي في فبراير ٢٠١٩ عبر إجراء المناقصة الدولية المقيدة بالرقم المرجعي TA2017141 RO ERI . وسوف يجري التشاور مع المنفذ حول مقترحات الاستشارية بشأن تكوين الفريق ومنهجيته في تنفيذ خدمات المهام الفرعية . ويقر المنفذ ويوافق على أن القرارات النهائية المتعلقة بالموافقة على فريق الاستشارية وعلى منهجيته تقع بأكملها على عاتق بنك الاستثمار الأوروبي ، بوصفه السلطة المتعاقدة . هذا ، ولن يكون المنفذ طرفاً في عقد الخدمات ، بل سيكون المستفيد النهائي من خدمات المهام الفرعية .

وسيكون جميع فريق الاستشارية المختار وتقديمه الخدمات مرتين ببدء نفاذ هذا الاتفاق .

## متابعة الخدمات :

سيتمتعون المنفذ والبنك تعاوناً وثيقاً في المتابعة على تقديم الخدمات من قبل الاستشارية .

وسيطلع المنفذ بمراجعة النتائج المراد تحقيقها وتقارير النشاط المقدمة من الاستشارية (حسب المذكور في الشروط المرجعية) وكذلك سيقدم كل ذلك إلى بنك الاستثمار الأوروبي عن طريق البريد الإلكتروني مشفوعاً بتعليقاته المكتوبة أو بقبوله كلاً من التسليمات وتقارير النشاط ؛ وفي حال رفضه إياها فإن عليه أن يقدم أسباب الرفض . ويعتبر قبول المنفذ تقرير التسليم أو النشاط ذي الصلة قد قدم في حال لم يرفض صراحة في غضون خمسة عشر (١٥) يوماً تالية لتاريخ تلقي طلب مكتوب في هذا الصدد من بنك الاستثمار الأوروبي .

وحيث يتخذ بنك الاستثمار الأوروبي قراره ، فسوف يأخذ في حسبانته رأى المنفذ ، وفقاً للإجراءات والمواعيد النهائية المنصوص عليها في عقد الخدمة ، بناءً على قبول التسليمات وتقارير النشاط الصادرة عن الاستشاري . هذا ، ويقر المنفذ - آخذاً في حسبانته التزامات بنك الاستثمار الأوروبي التعاقدية تجاه الاستشاري بموجب عقد الخدمة - بأن القرار النهائي بشأن الموافقة على التسليمات وعلى تقارير النشاط الصادرة عن الاستشاري تقع على عاتق بنك الاستثمار الأوروبي ، وفقاً للشروط والمواعيد النهائية المحددة في عقد الخدمة .

ويجوز للمنفذ - بغض النظر عما سبق - أن يرفض أى تسليم يكون بنك الاستثمار الأوروبي قد اعتمده ، شريطة أن يكون ذلك الرفض رفضاً كتابياً صريحاً . وأن يبلغ بنك الاستثمار الأوروبي بذلك الرفض كتابياً ، في غضون خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ استلامه الإخطار المرسل من بنك الاستثمار الأوروبي الذي يفيد بأن البنك قد قبل التسليم . وفي هذه الحال ، يلتزم المنفذ بعدم استخدام ذلك التسليم .

وسوف تضطلع الجهة المتعهدة بالتنفيذ - في حال طلب منها بنك الاستثمار الأوروبي ذلك - بمراجعة الجداول الزمنية التي تسجل الأيام أو الساعات الخاصة بعمل خبراء الاستشاري في الموقع داخل مصر ، والتحقق من دقتها من خلال التوقيع عليها .

ويحق للمنفذ - تجنباً للشك - أن يرفض الجداول الزمنية التي يقدمها واحد أو أكثر من الخبراء المعيّنين التابعين للاستشاري لتقديم الخدمات ، في حال كان الجدول الزمني لا يعبر بدقة عن الأيام أو الساعات الخاصة بعمل الخبراء في تقديم الخدمات ، أو في حال كانت جودة الخدمات التي يقدمها الخبير المعنى - وفقاً لرأى الجهة المتعهدة بالتنفيذ - لا تتوافق مع متطلبات الشروط المرجعية ذات الصلة ، أو لا تتوافق مع المعايير المتوقعة في الصناعة ذات الصلة (إن وجدت تلك المعايير) . ولن يكون مطلوباً من الجهة المتعهدة بالتنفيذ - تجنباً للشك - اعتماد أيام عمل الخبراء حين يكون عملهم خارج مقر المنفذ (حسب ما هو مسموح به في الشروط المرجعية) .



ويجب على الجهة المتعهددة بالتنفيذ أن تبلغ بنك الاستثمار الأوروبي بشأن قرارها بقبول الجدول الزمنية ، وفي حال رفض الجهة المتعهددة بالتنفيذ بعض تلك الجداول ، فعليها أن تبلغه بأسباب رفضها . ويعتبر قبول المنفذ الجدول الزمني ذى الصلة قد قُدم في حال لم يرفض صراحة في غضون خمسة عشر (١٥) يوماً تالية لتاريخ تلقي طلب مكتوب في هذا الصدد من بنك الاستثمار الأوروبي .

#### تعديلات على تصاميم الخدمات :

يجوز للمتعهد أن يطلب تعديلات على تصاميم الخدمات أثناء تنفيذ عقد الخدمة ؛ وعليه - في هذه الحال - أن يرسل هذا الطلب إلى بنك الاستثمار الأوروبي ، مشفوعاً بمبررات التعديلات المطلوبة ، قبل ثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل من التاريخ المحدد لتطبيق هذه التعديلات ؛ ويحق بنك الاستثمار الأوروبي أن يعترض على تلك التعديلات ، وعليه - في هذه الحال - أن يبلغ المنفذ بأسباب رفضه .

ويحق للجهة المتعهددة بالتنفيذ أن تُستشار وأن تؤخذ موافقتها على أى تعديلات جوهرية على تصميم الخدمات ، قد يراها بنك الاستثمار الأوروبي أو يراها الاستشارى مطلوبة أثناء تنفيذ عقد الخدمة . وتعتبر موافقة المنفذ على أى تعديلات من هذا القبيل قد قدمت في حال لم ترفض صراحة في غضون خمسة عشر (١٥) يوم تالية لتاريخ تلقي مراسلات من بنك الاستثمار الأوروبي بشأن التعديلات المقترحة . وعلى المنفذ أن يبلغ بنك الاستثمار الأوروبي بأسباب رفضه إن كان ثمة رفض من جانبه .

ويحق للجهة المتعهددة بالتنفيذ أن تستشار وأن تؤخذ موافقتها على أى تغييرات تطراً على فريق الخبراء الرئيسيين التابعين للاستشارى - وفقاً لما هو مذكور فى الشروط المرجعية - قد يراها بنك الاستثمار الأوروبي أو يراها الاستشارى مطلوبة أثناء تنفيذ عقد الخدمة . وتعتبر موافقة المنفذ على أى تغييرات من هذا القبيل قد قدمت فى حال لم ترفض صراحة فى غضون خمسة عشر (١٥) يوماً تالية لتاريخ تلقي مراسلات من الاستشارى أو من بنك الاستثمار الأوروبي بشأن التغييرات المقترحة . وعلى المنفذ أن يبلغ بنك الاستثمار الأوروبي بأسباب رفضه إن كان ثمة رفض من جانبه .

ويجوز للمنفذ - فى أى وقت أثناء تنفيذ عقد الخدمة - أن يطلب استبدال واحد أو أكثر من الخبراء التابعين للاستشارى إلى الحد الذى يسوغ ذلك لأسباب منطقية .  
وعليه - فى هذه الحال - أن يرسل طلباً بذلك إلى بنك الاستثمار الأوروبى مشفوعاً بذكر مسوغات التغييرات المطلوبة . ويجوز بنك الاستثمار الأوروبى بأن يعترض على تلك التعديلات ، خاصة حين يكون لاعتراضه أسباب تتعلق بقواعد إدارة المشتريات والعقود المعمول بها . وفى هذه الحال ، يتعين على البنك أن يبلغ الجهة المتعهددة بالتنفيذ بأسباب رفضه تلك التعديلات . ويحتفظ بنك الاستثمار الأوروبى - بوصفه السلطة المتعاقدة - بحقه فى إصدار القرار النهائى بشأن تنفيذ أى تعديل فى عقد الخدمة .

#### **الكشف عن البيانات الشخصية :**

يكشف البنك - أو من ينوب عنه - المنفذ عن البيانات الشخصية ، ويستخدمها المنفذ فى الأمور التالية :

- ١ - أصحاب البيانات : ستتعلم البيانات الشخصية بالخبراء التابعين للاستشارى والقائمين بتقديم الخدمات .
- ٢ - فئات البيانات الشخصية : ستكون البيانات الشخصية مقسمة على الفئات التالية : هوية صاحب البيانات (أى تحديد اسمه وعنوانه وما إلى ذلك) ؛ وتعليمه ومؤهلاته المهنية وخبراته .
- ٣ - التدابير الأمنية : يلتزم المنفذ باعتماد تدابير أمنية تقنية وتنظيمية لمعالجة

المخاطر المتعلقة بطبيعة البيانات الشخصية المعنية وباستخدامها من أجل :

- ١ - منع أى شخص غير مصرح له من الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر التى تعالج البيانات الشخصية ، وخاصة : (١) قراءة وسائط التخزين أو نسخها أو تغييرها أو إزالتها ؛ (٢) إدخال البيانات غير المصرح به أو الكشف غير المصرح به أو تغيير البيانات الشخصية المخزنة أو محوها ؛ (٣) الأشخاص غير المخولين باستخدام أنظمة معالجة البيانات عن طريق مرافق نقل البيانات ؛

- ٢ - التأكد من أن المستخدمين المعتمدين لنظام معالجة البيانات يمكنهم الوصول فقط إلى البيانات الشخصية التي يشير إليها حق الوصول ؛
- ٣ - تسجيل البيانات الشخصية التي أرسلت وتاريخ إرسالها والجهة المرسل إليها ؛
- ٤ - ضمان عدم استخدام البيانات الشخصية التي تتم معالجتها نيابة عن أطراف ثالثة إلا بالطريقة التي تحددها المؤسسة أو الهيئة المتعاقدة ؛
- ٥ - التأكد من أنه أثناء التعامل مع البيانات الشخصية ونقل وسائط التخزين ، لا يمكن قراءة البيانات أو نسخها أو محوها دون ترخيص ؛
- ٦ - تصميم هيكلها التنظيمي بطريقة تلبى متطلبات حماية البيانات .
- ٤ - تفاصيل الاتصال لممارسة حقوق موضوع البيانات .
- الهيئة القومية للأنتفاق .

مبنى رمسيس ، ميدان رمسيس ،  
القاهرة ،

جمهورية مصر العربية

عناية : د . م . عصام عبد القادر والى

#### ٥ - حقوق أصحاب البيانات : الوصول إلى البيانات وتصحيحها وحذفها

والاعتراض عليها :

يجب إمداد الأشخاص المعنيين بالبيانات ، سواء بشكل مباشر أو عن طريق طرف ثالث ، بالمعلومات الشخصية الخاصة بهم التي تحتفظ بها المنظمة ، باستثناء الطلبات التي تكون مسيئة إساءة واضحة ، والتي تتكرر كثيراً خلال مدد قصيرة أو تكون مسيئة من حيث طبيعتها المنهجية ، أو التي لا يلزم منح الوصول إليها بموجب القواعد والإجراءات المعمول بها في بنك الاستثمار الأوروبي .

شريطة أن يكون المشرف الأوروبي على حماية البيانات قد أعطى موافقته المسبقة .  
ولا يلزم أيضاً منح حق الوصول عندما يترجح أن يؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر جسيم بمصالح  
المنفذ أو المنظمات الأخرى التي تتعامل مع المنفذ وفي حال تجاوز تلك المصالح بسبب  
مصالح الحقوق والحريات الأساسية لموضوع البيانات .

لا يلزم تحديد مصادر البيانات الشخصية عندما لا يكون ذلك ممكناً إلا بشق الأنفس ،  
أو عندما تكون حقوق الأشخاص - بخلاف الأفراد - معرضة للانتهاك .

ويجب أن يكون أصحاب البيانات قادرين على تصحيح معلوماتهم الشخصية  
أو تعديلها أو حذفها عندما تكون غير دقيقة أو في حال كانت تستخدم استخداماً ينافي  
هذه المبادئ . وإن كان ثمة أسباب مقنعة للتشكيك في شرعية الطلب ، فإنه يجوز للمنظمة  
أن تطلب مبررات إضافية قبل الشروع في التصحيح أو التعديل أو الحذف . ولا يلزم الإبلاغ  
عن أي تصحيح أو تعديل أو حذف لأطراف ثالثة جرى الكشف عن بياناتهم ، في حال كان  
ذلك يتطلب جهداً غير عادي .

وكذلك يجب أن يكون صاحب البيانات قادراً على الاعتراض على استخدام بياناته  
الشخصية إن كان ثمة أسباب لذلك مشروعة ومقنعة تتعلق بوضعه الخاص . هذا ،  
ويقع عبء إثبات أي رفض على المنفذ ، ويجوز لصاحب البيانات دائماً أن يتحدى الرفض  
أمام المشرف الأوروبي على حماية البيانات .

## قرار وزير الخارجية

رقم ٤٦ لسنة ٢٠٢٠

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (١٤٣) الصادر بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٠ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون بين جمهورية مصر العربية «الهيئة القومية للأنفاق» وبنك الاستثمار الأوروبى بشأن إعداد دراسة الجدوى لإعادة تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٨/٦/٢٠٢٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١١/٦/٢٠٢٠ ؛

### قرر:

( مادة وحيدة )

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون بين جمهورية مصر العربية «الهيئة القومية للأنفاق» وبنك الاستثمار الأوروبى بشأن إعداد دراسة الجدوى لإعادة

تأهيل الخط الثانى لمترو أنفاق القاهرة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/١/٢٠٢٠

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٨/٦/٢٠٢٠

صدر بتاريخ ١٥/٧/٢٠٢٠

وزير الخارجية

سامح شكرى

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٢٤ لسنة ٢٠٢٠

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛  
وبناءً على ما عرضه وزير النقل ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء الوصلة الحديدية (السماعنة - الحسينية)  
بطول ٨,٩٠٠ كيلو متر للربط بين محطة سكك حديد السماعنة بمركز فاقوس  
ومركز ومدينة الحسينية بمحافظة الشرقية .

#### ( المادة الثانية )

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة  
السابقة والمبين موقعها وحدودها بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى والكشوف المرفقة .

#### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٤٤١ هـ

( الموافق ٢١ يولية سنة ٢٠٢٠ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى

## وزارة النقل

### مذكرة إيضاحية

#### لقرار رئيس مجلس الوزراء

#### بشأن إضفاء صفة النفع العام على مشروع إنشاء الوصلة الحديدية

#### (السماعنة - الحسينية) بمحافظة الشرقية

فى إطار خطة وزارة النقل للتوسع فى إنشاء خطوط السكك الحديدية لخدمة مناطق الجمهورية وتحقيق مطالب المواطنين ، وفى ضوء الطلبات المتكررة للسادة أعضاء مجلس النواب بشأن إنشاء وصلة حديدية للربط بين محطة سكك حديد السماعنة بمركز فاقوس ومركز ومدينة الحسينية بمحافظة الشرقية .

تمتد الوصلة الحديدية من محطة السماعنة الواقعة بكم ١٠٠, ١٠٠ خط سكة حديد (فاقوس / السماعنة) إلى مركز ومدينة الحسينية (النقطة الانتهائية المستجدة) بمحافظة الشرقية بطول ٨,٩٠٠ كيلو متر .

يهدف تنفيذ المشروع إلى توفير وسيلة نقل للركاب وطلبة الجامعات بمركز ومدينة الحسينية إلى مدينتى فاقوس والزقازيق ومنها إلى باقى محافظات الجمهورية بما يحقق الوفرة فى الوقت والجهد ونقل الركاب بشكل مباشر دون الحاجة إلى استخدام وسائل نقل أخرى .

تم إجراء التنسيق مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، وحيث تمت الموافقة على تمويل مشروع إنشاء وصلة سكة حديد (السماعنة - الحسينية) بمبلغ ٢ مليون جنيه بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ .

قامت الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالتعاقد مع مركز بحوث ودراسات الهندسة المدنية بكلية الهندسة - جامعة القاهرة لإعداد دراسات النقل والمجدوى والدراسات الفنية الخاصة بإنشاء الوصلة المذكورة .

تم الانتهاء من دراسات النقل والجدوى الأولية والدراسات الفنية الخاصة بإنشاء الوصلة الحديدية المذكورة ، وأسفرت نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية بأنه - في حالة تحديد سعر تذكرة الركوب بمبلغ ٥ جنيهات - سيتم تحقيق عائد اقتصادي لأن أقل تكلفة للنقل بين السماعنة والحسينية بوسائل النقل الأخرى لا تقل عن ٦ جنيهات .  
بلغت التكلفة التقديرية للمشروع شاملة تكلفة أعمال نزع الملكية حوالى ٣٠٠ مليون جنيه .

ورد كتاب السيد اللواء محافظ الشرقية بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٨ للإفادة بموافقة المحافظة على تنفيذ المشروع مرفقاً به كتاب السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بتاريخ ٧/٣/٢٠٢٠ للإفادة بالموافقة على تنفيذ المشروع (مرفق رقم ١) .  
ونرفق طيه ما يلى :

عدد ١١ خريطة مساحية معتمدة توضح مسار المشروع (مرفق رقم ٢) .  
نسخة معتمدة من كشوف الملاك الظاهرين للأراضى المطلوب نزع ملكيتها لتنفيذ أعمال المشروع (مرفق رقم ٣) .

وفى ضوء ما تقدم ، نتشرف بأن نرفق طيه مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إضفاء صفة النفع العام على مشروع إنشاء الوصلة الحديدية (السماعنة - الحسينية) بطول ٨,٩٠٠ كيلو متر للربط بين محطة سكك حديد السماعنة بمركز فاقوس ومركز ومدينة الحسينية بمحافظة الشرقية والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك على النحو الموضح بعاليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير النقل

فريق / كامل عبد الهادى الوزير رئاسة



مديرية المساحة بالشرقية  
المشروعات

كشف باجمالي المسطحات المراد نزع ملكيتها للمسار المقترح لإنشاء خط المسكة  
الحديد(السماعنة/الحسينية)بمحافظة الشرقية

اجمالي المساحات			القرية	المركز
ف	ط	س		
٧	١٩	١٨,٥	السماعنة	فاقوس
١٨	١٥	٩,٠	منشاه راعب الطحاوى	الحسينيه
٢٦	١٢	٢٠,٠	الملكيين البحريه	الحسينيه
٥٢	٢٣	٢٣,٥	الاجمالي	



مدير المشروعات  
محمد محمد علي  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة  
٢٠٢٠/٦/١٦

## مديرية المساحة بالشرقية

## المشروعات

كشف باسماء الملاك القاهرين المتداخلة املاكهم ضمن العمار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (السماعنة/الحسينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك القاهر	الوصف
					س	ط	فأ		
١			البلد القريسي لبره قسم اول حديد	٦٧	٢	٣	—	شحتة عبدالقوي عبدالصود منصور	
٢				٦٦	١٢	١٠	—	عصا حسن متولي	
٣				٦٥	٥	٠	—	ورثة متولي السيد الملاص	
٤				٨٣/٨٤	١٥	٤	—	شحتة محمد عبدالعظيم	
٥				٨٣	٣	—	—	شوقي محمد عبدالعظيم	
٦				٨٤	١٢	٤	—	ورثة محمد سلامة سالم	
٧				ض ٨٥	١٠	١	—	ورثة محمد السيد علي السيد	
٨				ض ٨٦/٨٥	٨	٧	—	ورثة ابراهيم محمد علي عبدالعظيم	
٩				ض ٢١١	١٣	٢	—	محمد منصور سلامة	
١٠				ض ٢١١	٤	٣	—	عبدالكريم حسيني محمد هلال	
١١				ض ٢١١	—	٣	—	عبدالفتاح معوض ابوالقزوح	
١٢				ض ٢	٢١	٣	—	روان حافظ عبدالمنعم	
١٣				ض ٣	٩	—	—	هند عبدالمنعم عبدالعظيم	
١٤				ض ٩	—	٤	—	عبدالرحمن عبدالعظيم حافظ	
١٥				ض ١٠	١٠	—	—	عبدالرحمن عبدالعظيم حافظ	
١٦				ض ١٠	٢٠	٤	—	ورثة سالم سلامة	
١٧				ض ١٠	١٤	٣	—	ورثة ابراهيم عبد العظيم حافظ	
١٨				ض ١١	١٥	١١	—	علاء سعد محمد سعد	

بمعد  
المساحة بالشرقية



مدير المشروعات

محمد محمد  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفتي

ليلى  
٢٠٢٠/٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية

المشروعات

كشف باسماء المالك الظاهرين المتداخلة املاكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (السماعنة/الحسينية) بمحافظه الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورفعة	رقم القطعة	المنطوق			الوصف
					من	ط	ف	
١٩				ض ١١	٢٢	٥	—	محمود سعد ابوزيد
٢٠				ض ١٦	—	٥	—	محمد الورعده المعطي موسى
٢١				ض ١٩	٢٠	٣	—	محمد عبد الرحمن عبد المعطي
٢٢				ض ٢٢	٨	٥	—	منى سعد محمد سعد
٢٣				ض ٥٢	١٦	٤	—	محمد عبده فرج الله
٢٤				ض ٥٢	١٠	١	—	جوير مشرف عبده
٢٥				ض ١١٣١٢٢ ٦٥	٢٠	٨	—	محمد ابراهيم شعاعه العزولى
٢٦				ض ٦٢	٧	—	—	سالى عبد الطيفه سعد
٢٧				ض ٦١	٢	٥	—	ضمي صالح سليمان سعد
٢٨				ض ٦١	—	٥	—	محمد عبدالله عبد القادر راضى
٢٩				ض ١٣٢	٤	٧	—	فهمال الشافعى محمود وغيره اوالخيه حسين
٣٠				ض ١٣٠	١٦	—	—	محمد ابراهيم محمد
٣١				ض ١٣٤	١٨	٥	—	عبد الرحمن عبدالعالم اسماعيل فوده
٣٢				ض ١٤٩	٣	—	—	ابراهيم السيد عبدالمنصور
٣٣				ض ١٥٠	٢١	٢	—	محمود مصطفى مصطفى متولى السيسى
٣٤				ض ١٥٢	٥	٣	—	عبدالرحمن عبدالعالم اسماعيل فوده
٣٥				ض ١٥٣	٤	٤	—	ورثه عبدالسلام محمد عبدالسلام القرشي
٣٦				ض ١٥٩	١٦	—	—	ابراهيم عبدالعالم عبدالسلام

ذلك الغرض لعمده قسم لثمن راضى

منشيه راضى الطحاوى

الحسينيه



مدير المشروعات

*[Signature]*  
٢٠٢٠/١٦/١٦

بمعرفة

*[Signature]*  
٢٠٢٠/١٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية

المشروعات

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتداخلة املاكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (السماحة/الحيثية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم العوض والرقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					م	ط	ف		
٢٧				ض ١٥٩	١٧	١	—	محمد احمد عبدالسلام القرشي	
٢٨				ض ١٥٩	٣	—	—	عبدالله بن عبدالسلام	
٢٩				ض ١٥٩	٢	٢	—	عبدالعزیز محمد عبدالسلام	
٣٠				ض ١٥٩	٢١	٤	—	عبدالرحمن عبدالسلام	
٣١				ض ١٧٣	٢٠	٣	—	رشاد احمد حسن	
٣٢				ض ١٧٤	٢٠	١	—	ابراهيم احمد احمد الاستقرائي	
٣٣				ض ١٧٤	—	٢	—	صلاح عبدالعقل قضائي	
٣٤				ض ١٨١	١٠	٣	—	محمد احمد علي حموده	
٣٥				ض ١٩١	—	٤	—	السيد عبدالرحمن جاب الله	
٣٦				ض ١٩١	—	١	—	عاطف محمدي	
٣٧				ض ١٩١/١٩٢ ٤	٨	١	—	عبد الرحمن حسن علي حموده	
٣٨				ض ١٩٤	١٣	١	—	السيد عبد الرحمن جاب الله	
٣٩				ض ٢٠٣	١٠	٢	—	السيد عبد الرحمن جاب الله	
٤٠				ض ٢٠٣	١٨	١	—	عبد الرحمن عبدالعقل اسماعيل فوده	
٤١				ض ٢٠٨	١٠	٣	—	علي محمد علي عبدالعزیز	
٤٢				ض ٢٠٩	٨	٣	—	محمد علي عبدالعزیز محمد	
٤٣				ض ٢١٥	١٩	٤	—	السيد عبد الرحمن جاب الله	
٤٤				ض ٢٢٧	٣	١	—	سعيد علي حسن عبدالعقل	

البلد القرشي لبره - قسم تاشي راجي

منشية راجي الطحاوي

الحيثية



مدير المشروعات

٢٠٢٠/١٦/١٦

بمعرفة

٢٠٢٠/١٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية  
المشروعات

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتناخلة املاكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط المسكة الحديدية (المساحة/الحسينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقفة	رقم القطعة	المسطح			الوصف
					من	ط	ف	
٥٥				٢٢٧ ض	٨	٥	—	محمود علي حسن عبدالعال
٥٦				٢٢٦ ض	٢	—	—	احمد حسن عبدالعال
٥٧				٢٣١ ض	٢	—	—	سعد علي احمد عبدالعال
٥٨				٢٣١ ض	١٣	٤	—	ايهاب احمد عبد السلام
٥٩				٢٥١ ض	٦	٣	—	عبدالحق عبدالعال عبدالعال
٦٠				٢٨٤ ض	٤	—	—	التنصار السيد عبدالعال
٦١				٢٨٥ ض	١٩	٥	—	زياد ابوالمنطقى حمد
٦٢				٢٨٦ ض	١	—	—	روحية احمد السيد
٦٣				٢٩٣ ض	١٤	—	—	شكري محمد احمد
٦٤				٢٩٣ ض	١٨	٤	—	انور محمود اسماعيل محمود
٦٥				٢٩٩ ض	٢	٦	—	رشاد احمد حسن السيد
٦٦				٢٩٨ ض	٤	—	—	جمال عبدالعال حسن السيد
٦٧				٣١٤ ض	١٦	٣	—	محمد صالح علي محمود الطلي
٦٨				٣١٤ ض	٢٠	٤	—	عزيزه عبدالعزيز مصطفي
٦٩				٣١٤ ض	٢٠	—	—	محمد عبد العزيز محمد حسن
٧٠				٣١٤ ض	١	٦	—	شعب ابراهيم محمد حسن
٧١			حوض اتقى التنداري	٨ ض	٨	٨	—	سعد الشافعي محمود وهيب
٧٢			حوض اتقى التنداري	٨ ض	١	٨	—	حازم الشافعي محمود وهيب

البلد القريه نمره هـ قسم ثلثي راضح

منشيه راضح الطحاوى

الحسينيه



مدير المشروعات

محمد محمد شحاته  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة

محمد محمد شحاته  
٢٠٢٠/٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية

المشروعات

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتداخلة املاكهم ضمن العمار المقترح لإنشاء خط المسكة الحديد (السماحة/الصينيه) بمحافظه الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المبطن			الوصف
					من	ط	فا	
٧٣			حوض القى البداري	ش ٢٦	٥	٤	—	السيد احمد حسن شحاته
٧٤				ش ٢٧٢٦	٢٠	٦	—	صبرى السيد حسن
٧٥				ش ٤٣	١٠	١٠	—	بركات الشوافى الشافى
٧٦				ش ٤١	—	٢١	—	ممدوح قديم الشافى
٧٧				ش ٥٤	٩	—	—	مسلى الشافى صبر
٧٨				ش ٥٦٥٥	٨	١٣	—	عاطف الشافى صبر
٧٩				ش ٦٧	١٦	١	—	عاطف محمود خليل
٨٠				ش ٦٦	١٢	٦	—	محمد فكيه حسن
٨١				ش ٦٨	٦	٥	—	طارق الزملى
٨٢				ش ٦٥	٤	٤	—	لقظه احمد حسن
٨٣				ش ٦٥	٣	٣	—	محمود رضا لهنس
٨٤				ش ٨٢	١٨	٤	—	ورثه احمد السيد ابراهيم ناصر
٨٥				ش ٨٦	٣	٤	—	حسن المعلاوي
٨٦				ش ٩٩	١٤	٨	—	على احمد حسن صديق
٨٧			ش ١٠٠	١٦	٥	—	محمود السيد الحصرى	
٨٨			ش ١٠٢	١٠	٨	—	احمد على حسن	
٨٩			ش ١١٠	١١	٣	—	محمد قطب	
٩٠			ش ١١٠	١١	٣	—	عبد المنعم عبد الرحمن حسن	
			حوض نوره الاول الطحلاوي					



مدير المشروعات  
 ٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة  
 ٢٠٢٠/٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية

المشروعات

كشف باسماء المالك الظاهرين المتاخلة املكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (المعاينة/الصينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					س	ط	ف		
٩١			حوض نمره اول الطحاوى	١١٠ ض	١٧	٧	—	حسن على بهنساوى	
٩٢				١٢٨ ض	١٨	٧	—	محمد ابراهيم على	
٩٣				١٢٩ ض	١٢	—	—	مكينة ربيع ميه	
٩٤				٩٠ ض	١	—	—	عبدالله التبادونى حسن	
٩٥				٩٠ ض	٦	٨	—	محمد محمود محمد دهشان	
٩٦				٩٠ ض	١٨	١٠	—	محمد نسولى حسن	
٩٧				٩٠ ض	١	—	—	عبد السيد على كتيل	
٩٨				٩٠ ض	١٨	٥	—	محمد السيد كتيل (اعتراض)	
٩٩				٩٠ ض	١	٥	—	عبد الحميد عبدالسلام عبد الحميد	
١٠٠				٩٠ ض	٧	٢١	—	ابراهيم السيد على كتيل	
١٠١				٩٠ ض	٨	—	—	عبد الرحمن حسن على ابراهيم	
١٠٢				٩٠ ض	١٠	٦	—	عبدالعزى الترس	
١٠٣				٩٠ ض	١٩	٢	—	ابراهيم حسن جمعه	
١٠٤				٩٠ ض	٤	—	—	صلاح السيد محمد ابراهيم	
١٠٥				٩٠ ض	٢٠	٥	—	وزلة احمد السيد صديق	
١٠٦				٩٠ ض	٢	—	—	عصام عبد الحميد محمد صديق	
١٠٧				٩٠ ض	٢	—	—	عصام عبد الحميد محمد صديق	



مدير المشروعات  
محمد حسن  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة  
سيد  
٢٠٢٠/٦/١٦

**مديرية المساحة بالشرقية**  
**المشروعات**

كشف باسماء الملاك القاهرين المتاخمة املاكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (المساحة/الصينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم العوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			الوصف
					م	ط	ف	
١٠٨			ابراهيم السيد نمرة ٣	ض ٢٠	١٣	—	السيد مصطفى خليل الجندي	
١٠٩				ض ١٩	٣	٩	ابراهيم عبد الرحمن محمد ابراهيم الجندي	
١١٠			ض ١٨	١٨	١	محمد ابراهيم علي ابراهيم حسن		
١١١			الاطوان القاهري نمرة ٢	ض ١٢	٣	١	السيد مصطفى خليل الجندي	
١١٢				ض ١٢	١٦	١	ابراهيم عبد الرحمن محمد ابراهيم الجندي	
١١٣			ض ٧٨	١٢	٨	علاء محمد امام (اعتراض)		
١١٤			ض ٧٩	١٦	٨	جسني محمدين صديق		
١١٥			ض ٩٠	١٩	٢٠	ورثا محمد محمد امام		
١١٦			ض ٧١	١٢	١٠	مصود محمد محمد سالم		
١١٧			ض ٧١	١٦	١٠	خلد محمود محمد شعلان		
١١٨			ض ٧١	٩	٧	ابراهيم عبد الهادي محمد فرج		
١١٩			ض ٧١	١٥	٨	محمد احمد علي سعدي (اعتراض)		
١٢٠			ض ١١٥	١	٢	نعمه محمد حسن السيد		
١٢١			ض ١١٦	١٨	١٠	محمد الهادي سالم علي سعدي		
١٢٢			ض ١١٧	٧	٢	محمد احمد علي سعدي		
١٢٣			ض ١٢١	١٠	١٢	علي السيد حسن شعلان		
١٢٤			ض ١٢٧	١١	١	عثمان السيد حسن شعلان (اعتراض)		
١٢٥			ض ١٢٧	١٥	٢	عثمان السيد حسن شعلان (اعتراض)		



مدير المشروعات  
محمد محمد  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة  
محمد  
٢٠٢٠/٦/١٦



مديرية المساحة بالشرقية

المشروعات

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتناخلة املاكهم ضمن العمار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (المساحة/الحسينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					من	ط	ف		
١٢٦			الاطيان القبلي لمره ٢	١٢٧ ض	١٠	—	—	محمود ابراهيم عبدالعال دهشان (جزء من منزل)	
١٢٧			الاطيان القبلي لمره ٢	١٢٧ ض	١٨	١٣	—	ورثاء السيد حسن شعلان	
١٢٨			الاطيان القبلي لمره ٢	١٢٧ ض	٨	١	—	ناصر درويش مصطفى عمر (اعراض)	
١٢٩			الاطيان القبلي لمره ٢	١٢٧ ض	١٥	٣	—	علي عبدالعال مصطفى	
١٣٠			الاطيان القبلي لمره ٢	١٢٧ ض	٦	٦	—	ناصر درويش مصطفى عمر	
١٣١			الاطيان الشرقي القسم اوق (صنوق)	٩ ض	١٦	٥	٢	اعراض	
١٣٢			الاطيان الشرقي القسم اوق (صنوق)	١٦ ض	٢	٣	—	اعراض	
١٣٣			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	١٩ ض	١٧	٢	١	اعراض	
١٣٤			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٣ ض	٣	٢٠	—	اعراض	
١٣٥			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	١٤ ض	٥	١	—	اعراض	
١٣٦			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢ ض	٢١	١٦	—	اعراض	
١٣٧			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	١٥ ض	—	٢	—	اعراض	
١٣٨			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢٧٢ ض	١٠	١٣	—	اعراض	
١٣٩			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢٧١ ض	١٢	٢	—	اعراض	
١٤٠			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢٦٩ ض	٣	١	—	اعراض	
١٤١			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢٦٨ ض	١٢	٢	—	اعراض	
١٤٢			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢٦٧ ض	٤	١	—	اعراض	
١٤٣			الاطيان الشرقي لمره ١ (المساحة/الديه)	٢٦٦ ض	٩	٨	—	اعراض	



مدير المشروعات

محمد محمد محمد  
٢٠٢٠/١٧

معرفة

محمد محمد محمد  
٢٠٢٠/١٧

## مديرية المساحة بالشرقية

## المشروعات

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتداخلة املاكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (السماخنة/الصينيه) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					م	ط	ف		
١٤٤				ض ٢٨٩	١٨	١٧	—	اعراض	
١٤٥				ض ٢٤٢	١٣	١٠	—	اعراض	
١٤٦				ض ٢١٨	٤	١٠	—	اعراض	
١٤٧				ض ٢٠٧	٢٣	١٤	—	اعراض	
١٤٨				ض ١٧٨	٧	١٤	—	اعراض	
١٤٩				ض ١٧٩	٧	٨	—	اعراض	
١٥٠				ض ١٧٠	٥	—	—	اعراض	
١٥١				ض ١٦٩	٦	١٦	—	اعراض	
١٥٢				ض ١٦٨	١٤	٨	—	اعراض	
١٥٣				ض ١٤٧	١٢	١١	—	اعراض	
١٥٤				ض ١٤٤	١٣	٩	—	اعراض	
١٥٥				ض ١٤٣	٤	—	—	اعراض	
١٥٦				ض ١١٩	٢٠	—	—	اعراض	
١٥٧				ض ١٢٠	١٧	٩	—	اعراض	
١٥٨				ض ١١٦	٧	٧	—	اعراض	
١٥٩				ض ١١٤	٢	٤	—	اعراض	
١٦٠				ض ١١٣	٢٠	٤	—	اعراض	
١٦١				ض ٧٧	—	١٦	—	اعراض	

القطران الشرقي القسم ثالث (١٦١٤)

المالكين البحريه

الصينيه



مدير المشروعات  
عبدالمجيد محمد  
٢٠٢٠/١٦/١٦

بمعرفة  
سليم  
٢٠٢٠/١٦/١٦

**مديرية المساحة بالشرقية**  
**المشروعات**

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتناخلة املاكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط المسكة الحديدية (المساحة/الحيثية) بمحافظة الشرقية

م	العنصر	القرية	اسم العوض وزنمة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					م	ط	ف		
١١١				ض ٧٨	٨	٦	—	اعراض	
١١٢				ض ٥١	١١	—	—	اعراض	
١١٤				ض ٥٢	٢٣	—	—	اعراض	
١١٥				ض ٥٧	١	٢	—	اعراض	
١١٦				ض ٥٨	٦	٢	—	اعراض	
١١٧				ض ٥٩	٢٠	٢	—	اعراض	
١١٨				ض ٦٠	٧	—	—	اعراض	
١١٩				ض ٦١	٦	١	—	اعراض	
١٢٠				ض ١٠٣	٢	١١	—	مصرف	
١٢١				ك ٦٢	٢	١٨	—	اعراض	
١٢٢				ك ٦٣	١	—	١	اعراض	
١٢٣				٦٤	١٤	١٤	—	اعراض	
١٢٤				٩	١١	١٢	٢	اعراض	
١٢٥				٨	١	١٨	—	اعراض	
١٢٦				ض ٧	١٣	٩	—	اعراض	
١٢٧				ض ١٠	١٣	—	—	اعراض	

الظهير الشريف رقم ١٠٠٠ (٢٠٢٠)

الملاكين البحريه

الحيثية



بمقتضى  
مدير عام المساحة بالشرقية

مدير المشروعات  
محمد محمد محمد  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمقتضى  
محمد محمد محمد  
٢٠٢٠/٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية  
المشروعات

كشف باسماء المالكه القاهرين المتاخلة املاكهم ضمن العمار المقترح لإنشاء خط المكة  
الحديد(السماحة/الصبوية)بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالكه القاهر	الوصف
					م	ط	ف		
١٧٨				ض ٣٦٩	٦	—	—	مثال يوسف يوسف سعيد	أضواء مسور
١٨١				ض ٣٦٩	٠.٥	—	—	هدى سليمان يوسف سعيد	جزء من منزل بالمسح نور ولند
١٨٢				ض ٣١٨	٢	—	—	أبراهيم أحمد علي سيبت	أضواء مسور
١٨٣				ض ٣١٨	٣	—	—	مسعود التوي	جزء من مسود التوي بالمسح
١٨٤				ض ٣١٨	٤	—	—	ورثة محمد خليفة حمدان	جزء من منزل بالمسح ثلاث نور
١٨٥				ض ٣١٨	٢	—	—	علي خليفة حمدان	جزء من مبنى بالقبش نور ولند
١٨٦				ض ٣٠٥	٦	—	—	علي ابراهيم خليفة حمدان	جزء من مبنى بالقبش نور ولند
١٨٧				ض ٣٠٣	٣	—	—	محمد حسن خليفة	جزء من منزل بالمسح ثلاث نور
١٨٨				ض ٣٠٣	٦	—	—	أحمد ابراهيم علي	جزء من منزل بالمسح نورين
١٨٩				ض ٣٠٣	٥	—	—	أنور خليل الجريسي	أضواء مسور
١٩٠				ض ٣٠٣	٥	—	—	حسن محمد سليمان القوي	جزء من منزل بالمسح نورين
١٩١				ض ٣١١/٣٠٣ ٨	٦	—	—	ورثة محمد حسن التماس	جزء من منزل بالمسح نورين
١٩٢				ض ٣٠٣	٨	—	—	عائل عبد عويوة	بعضه جزء من منزل بالمسح نور ولند وبعضه أضواء
١٩٣				ض ٣١٨	٥	—	—	سليمان محمد حامد	جزء من مبنى بالقبش نور ولند
١٩٤				ض ٣١٨	٣	—	—	فتحي محمد يوسف العلي	جزء من منزل بالمسح نورين
١٩٥				ض ٣١٨	٨	—	—	علي خليفة حمدان	جزء من مبنى بالقبش نور ولند



مدير عام المساحة

مدير المشروعات  
محمد محمد شحات  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة  
٢٠٢٠/٦/١٦

مديرية المساحة بالشرقية

المشروعات

كشف باسماء المالك الظاهرين المتداخلة املاكهم ضمن العمار المقترح لإنشاء خط المسكة الحديد(السماحة/الصينية)بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقفة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					م	ط	ف		
١٩٦				ش ٣١١٣٠٧ أ	١١	—	—	عبد الرحمن محمد سليمان	جزء من منزل بالمسح ٥٥٥ نور
١٩٧				ش ٣٠٧	١	—	—	حسن نصار محمد مشرف	جزء من منزل بالطين
١٩٨				ش ٣١٨	٥	—	—	حسن نصار محمد مشرف	جزء من مبنى بالطين
١٩٩				ش ٣٠٧	٣	—	—	فاطمة حسن نصار محمد مشرف	جزء من منزل بالمسح نورين
٢٠٠				ش ٣١٨	٣	—	—	فاطمة حسن نصار محمد مشرف	جزء من مبنى بالطين
٢٠١				ش ٣١١٣٠٧ أ	٣	—	—	محمد منصور حشيش	جزء من مبنى بالطين
٢٠٢				ش ٣١٨٣٠٧	٥	—	—	محمد احمد العفد	جزء من مبنى بالطين
٢٠٣				ش ٣١٨٢٧٠	١٧	—	—	محمد حسن احمد راشد	جزء من مبنى بالطين
٢٠٤				ش ٢٦٩	٥	—	—	عبد السلام محمد عبد الكريم واعد ويعنه اهداء	بعنه جزء من منزل بالمسح نور واعد ويعنه اهداء
٢٠٥				ش ٢٦٩	١٤	—	—	عبدالله محمد الجريب	جزء من مبنى بعينه بالطين ويعنه بالمسح نور واعد
٢٠٦				ش ٢٦٨	١٢	—	—	محمود محمد عمر القبول	قضاء بسمور
٢٠٧				ش ٢٦٩	١٠	—	—	ابراهيم سليمان باز	جزء من منزل بالمسح اعنه بدون سقف
٢٠٨				ش ٢٦٧	٤	—	—	ابراهيم محمد سليمان قبول	جزء من منزل بالمسح نورين
٢٠٩				ش ٣١٨٢٦٧	١٦	١	—	عبد الرحمن محمد سليمان قبول	جزء من مبنى بالطين
٢١٠				ش ٢٦٦	١٧	١	—	حسن ابو هاشم خليل	جزء من مبنى بالطين
٢١١				ش ٢٦٥	٦	٣	—	عبد القادر حسن سويم	بعنه اهداء ويعنه جزء من مزرعه بالطين والطين
٢١٢				ش ٢٤٣	٤	٤	—	سليم محمد حسن	ارض زراعيه

القول لمره القسم ثان

السماحة

فالقوس



مدير عام المساحة

مدير المشروعات  
٢٠٢٠/٦/١٦

بمعرفة  
٢٠٢٠/٦/١٦

## مديرية المساحة بالشرقية

## المشروعات

كشف باسماء الملاك الظاهرين المتاخلة املاكهم ضمن الميزان المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (السماعنة/الحصينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم المالك الظاهر	الوصف
					من	ط	فا		
٢١٣				ش ١١١	٢١	٩	—	محمد احمد حسن راشد	
٢١٤				ش ١٩٤	٦	—	—	حسن محمد محمد راشد	
٢١٥				ش ١٩١	١٤	٢	—	جمال عبد الرحمن راشد	بعثة ارض زراعية وبعثة جزء من مزرعة بالطوب البيش
٢١٦				ش ١٨٥	١٤	٤	—	سليم محمد سليم	
٢١٧				ش ١٨٦	١٤	٢	—	محمد سليم حسين	
٢١٨				ش ١٧٩	١٦	١	—	عبد القادر احمد جراد	
٢١٩				ش ١٥٩	٦	—	—	جراد المنصهر جراد	
٢٢٠				ش ١٥١	٢	٤	—	محمد ابراهيم سالم جراد ولديه السيد	
٢٢١				ش ١٥١	٤	٧	—	ابراهيم حسين القرشي	
٢٢٢				ش ١٤٨	١٠	٤	—	منصور محمد محمد	
٢٢٣				ش ١٤٥	٤	٦	—	منصور مظهر محمد محمد ولديه فراج مظهر	
٢٢٤				ش ١٤٣/١٣٧	١٠	١٥	—	سالم هاشم	
٢٢٥				ش ١٣٦	٤	—	—	عبد القادر سليم احمد جراد	
٢٢٦				ش ١٢٨	—	٣	—	محمود سليمان منجيز	
٢٢٧				ش ١٢٨	١٣	٣	—	محمد عبد العظيم محمد حسن	
٢٢٨				ش ١٢٣/١٢٨	١٩	١٧	—	توفيق استيان ولقوته	
٢٢٩				ش ١٢٣	—	٥	—	محمد منصور محمد حسن والدولقوته	

الرمول ليرة تقسم ثلث

السماعنة

فاقوس



مدير عام المساحة بالشرقية  
يصدق

مدير المشروعات  
بمعرفة  
٢٠٢٠/٧/١٦  
٢٠٢٠/٧/١٦

الخريطة المفصلة بالشرقية

المشروعات

كثف باتساع الملك الظاهرين المتداخلة املكهم ضمن المسار المقترح لإنشاء خط السكة الحديد (السماعة/الحسينية) بمحافظة الشرقية

م	المركز	القرية	اسم الحوض ورقعة	رقم القطعة	المسطح			اسم الملك الظاهر	الوصف
					م	ط	ف		
٢٢٠				ض ١٢٣	٣	—	—	سلیمان ابراهيم السيد والديه عبد الله	
٢٢١				ض ١٢٢	٤	٦	—	علي خليله حمدان	
٢٢٢				ض ٧٥	٥	—	—	ورقة ابراهيم احمد عمر	
٢٢٣				ض ١١١١١٦	٢٠	٤	—	محمد اسماعيل الطيد والقوته	
٢٢٤				ض ١١٤	١٨	٢	—	ابراهيم صبيح	
٢٢٥				ض ١١٠	١١	٢	—	محمد ابوسليم سويح	
٢٢٦				ض ١١٠	٢٣	٣	—	علي محمد سعاده	
٢٢٧				ض ١٠٨	١	٣	—	محمد ابراهيم علي سالم ومحمد علي سالم	
٢٢٨				ض ١٠٥	١٤	—	—	محمود محمد الالفي	
٢٢٩				ض ١٠٦	٧	٢	—	ابراهيم احمد عبد الرحمن	
٢٣٠				ض ١٠٣	١٢	٤	—	عمر القحل	
٢٣١				ض ٨٥	٣	١	—	حسن محمد سليمان راشد	
٢٣٢				ض ١٠٢	٢٢	٥	—	ابراهيم ابوصبيح	
٢٣٣				ض ١٠٠-١٠١	١٧	٧	—	ابراهيم ابوصبيح	
٢٣٤				ض ٩٨	١٥	٧	—	ابراهيم حسن راشد القحل	
٢٣٥				ض ٩٧	—	٧	—	عبد الرحمن الهادي حسن راشد القحل	
٢٣٦				ض ٩٣	٢٠	٧	—	شعته ابوحسين بونس	

الرمول ليرة القسم ثان

السماعه

فاقوس



مدير  
المشروعات  
بمعرفة  
٢٠٢٠/٩/١٦  
٢٠٢٠/٩/١٦

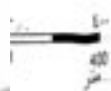








مقياس



دليل اللوحات المتجاورة

INDEX TO ADJOINING SHEETS

$\frac{9-5}{7-3,5}$	$\frac{9-5}{7-2,5}$	$\frac{9-5}{7-3,5}$
$\frac{9-6}{7-3,5}$	$\frac{9-6}{7-2,5}$	$\frac{9-6}{7-3,5}$



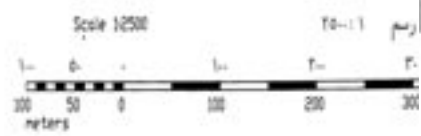
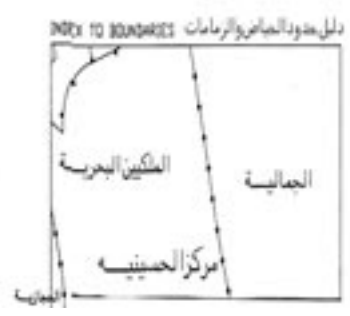
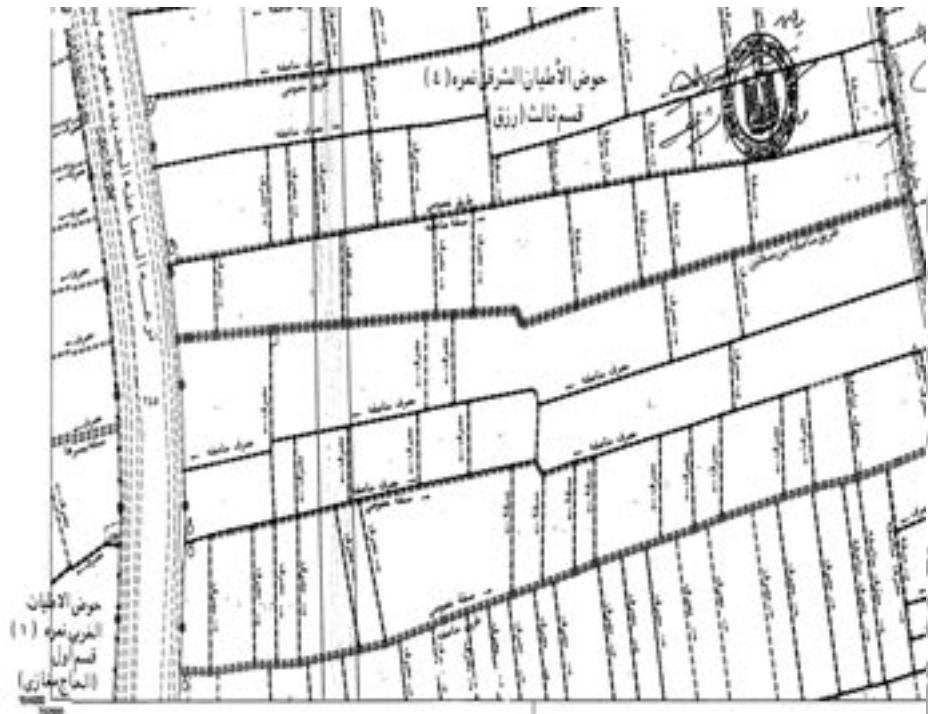
وزارة الأشغال العامة والموارد المائية  
الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مشروع المساحة والخرائط

Plot Date: 08/05/02

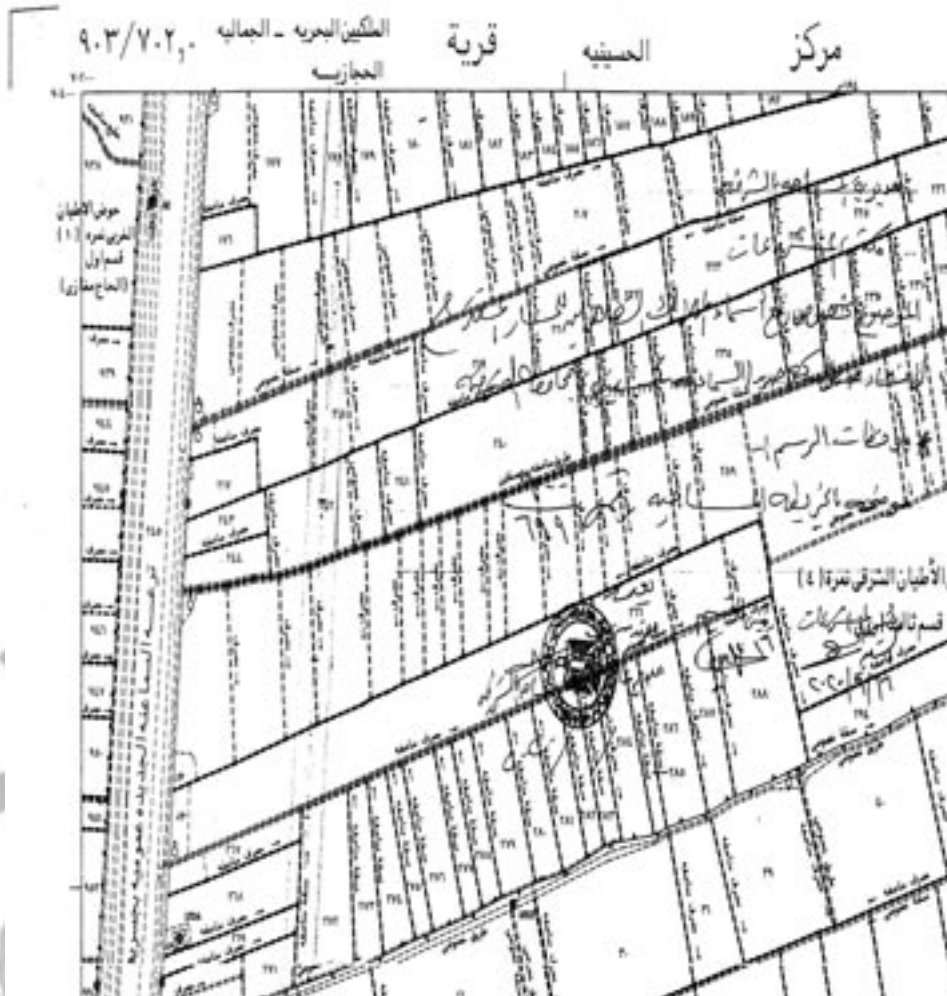
تاريخ الطبع: ٢٠٠٢/٥/٨



جمهورية فلسطين









(٩٠٣/٧٠٢.٠)



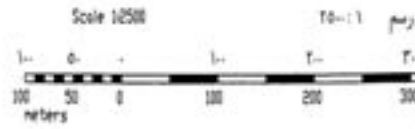
دليل اللوحات المتجاورة  
INDEX TO ADJOINING SHEETS

٩.٤ ٧٠٠,٠	٩.٤ ٧٠٢,٠	٩.٤ ٧٠٢,٠
٩.٣ ٧٠٠,٠	٩.٣ ٧٠٢,٠	٩.٣ ٧٠٢,٠
٩.٢ ٧٠٠,٠	٩.٢ ٧٠٢,٠	٩.٢ ٧٠٢,٠



وزارة الأشغال العامة والموارد المائية  
الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مشروع المساحة والخرائط

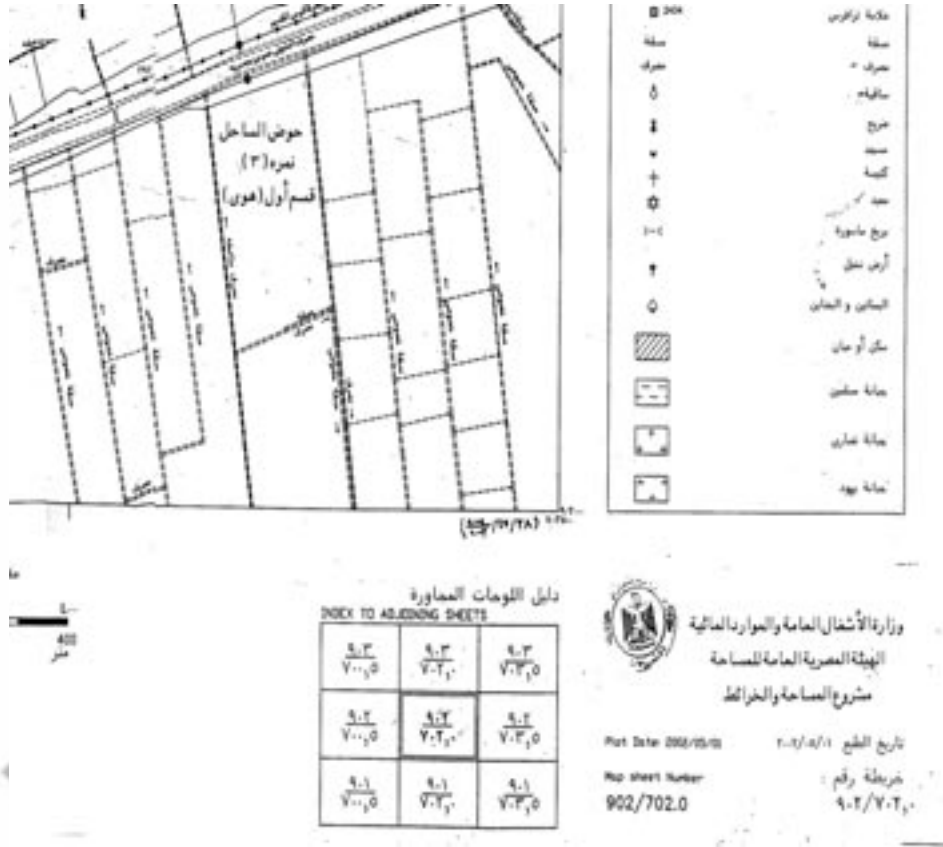
تاريخ الشرح ١٠/٥/٠١  
رقم الخريطة : ٩٠٣/٧٠٢.٠  
No sheet Number : 903/702.0  
Plot Date 282/95/02







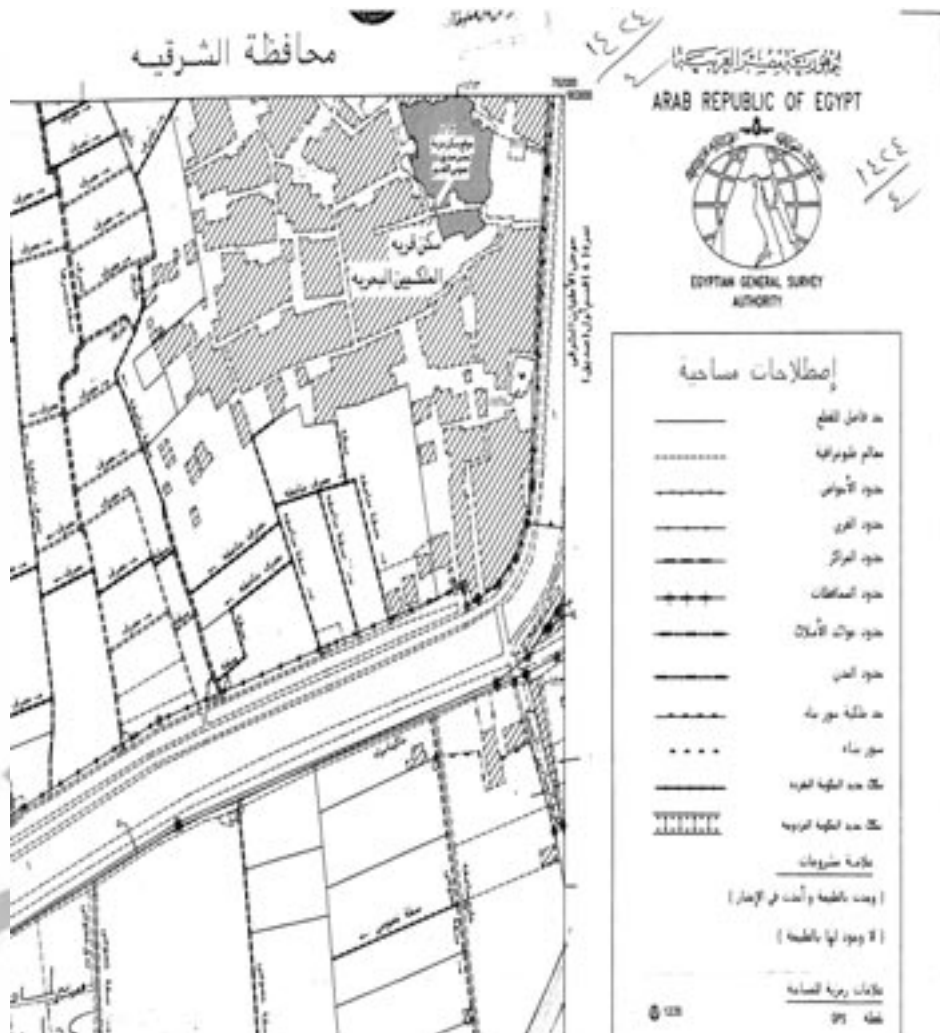






902000









دليل اللوحات المجاورة

INDEX TO ADJOINING SHEETS

$\frac{9.3}{799.5}$	$\frac{9.3}{700.5}$	$\frac{9.3}{701.5}$
$\frac{9.2}{799.5}$	$\frac{9.2}{700.5}$	$\frac{9.2}{701.5}$
$\frac{9.1}{799.5}$	$\frac{9.1}{700.5}$	$\frac{9.1}{701.5}$

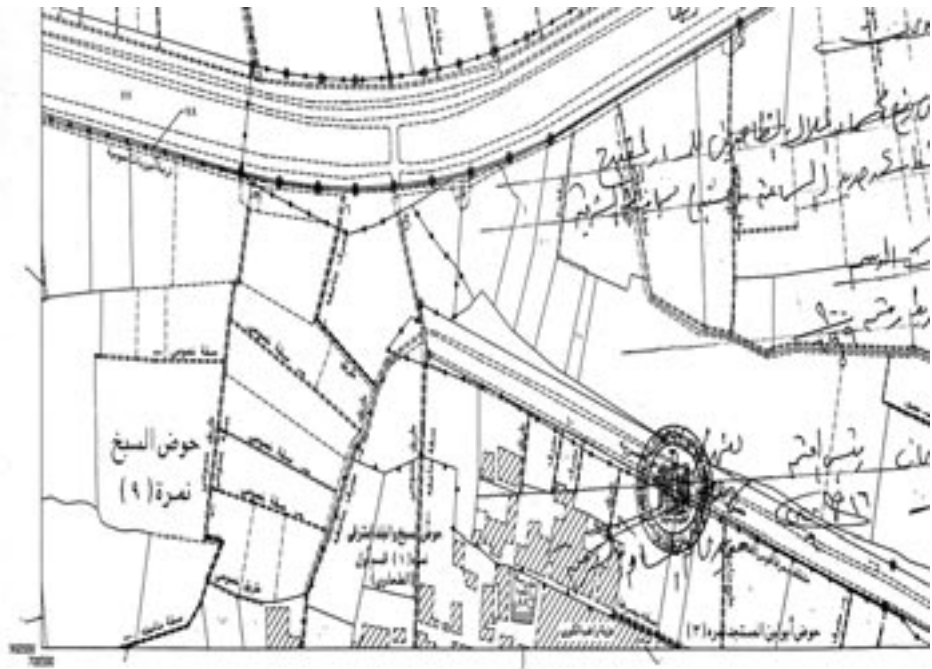


وزارة الأشغال العامة والموارد المائية  
الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مشروع المساحة والخرائط

تاريخ الطبع ٢٠٠٢/٠٥/٠١ Plot Date: 2002/05/01

خرطة رقم : Mop sheet Number

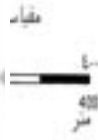
902 / 700.5 ٩٠٢/٧٠٠,٥











دليل اللوحات المجاورة  
INDEX TO ADJOINING SHEETS

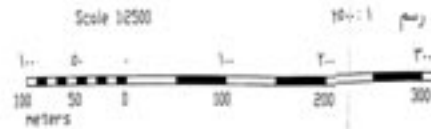
٩.٢ ٦٩٩.٠	٩.٢ ٧٠٠.٥	٩.٢ ٧٠٢.٠
٩.١ ٦٩٩.٠	٩.١ ٧٠٠.٥	٩.١ ٧٠٢.٠
٩.٠ ٦٩٩.٠	٩.٠ ٧٠٠.٥	٩.٠ ٧٠٢.٠



وزارة الأشغال العامة والموارد المائية  
الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مشروع المساحة والخرائط

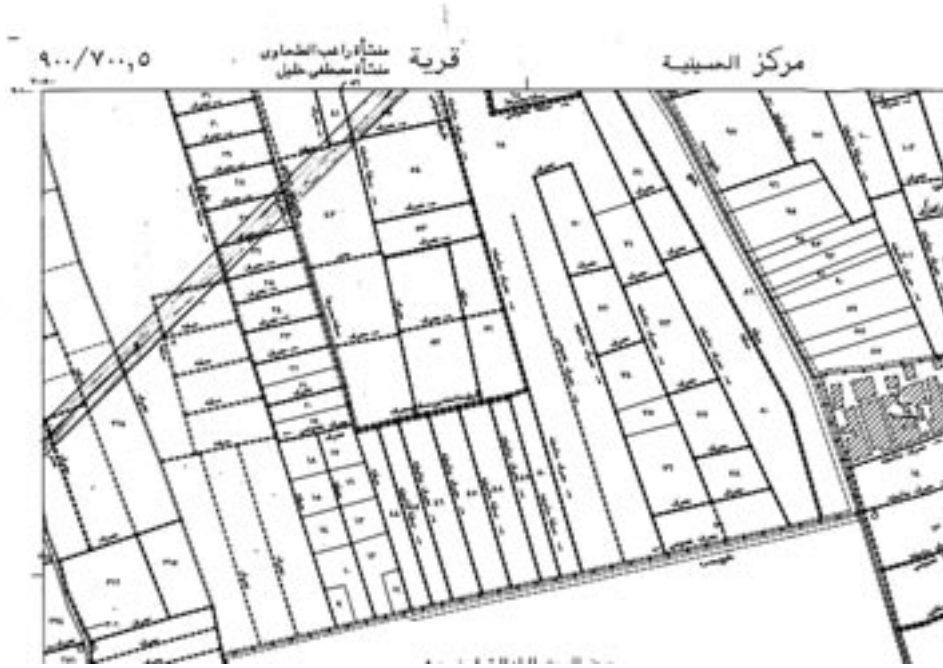
تاريخ الطبع ١-٢/٥/١٠٠٠  
Map Date 2002/05/02

خريطة رقم : ٩٠١/٧٠٠.٥  
Map sheet number : 901/700.5

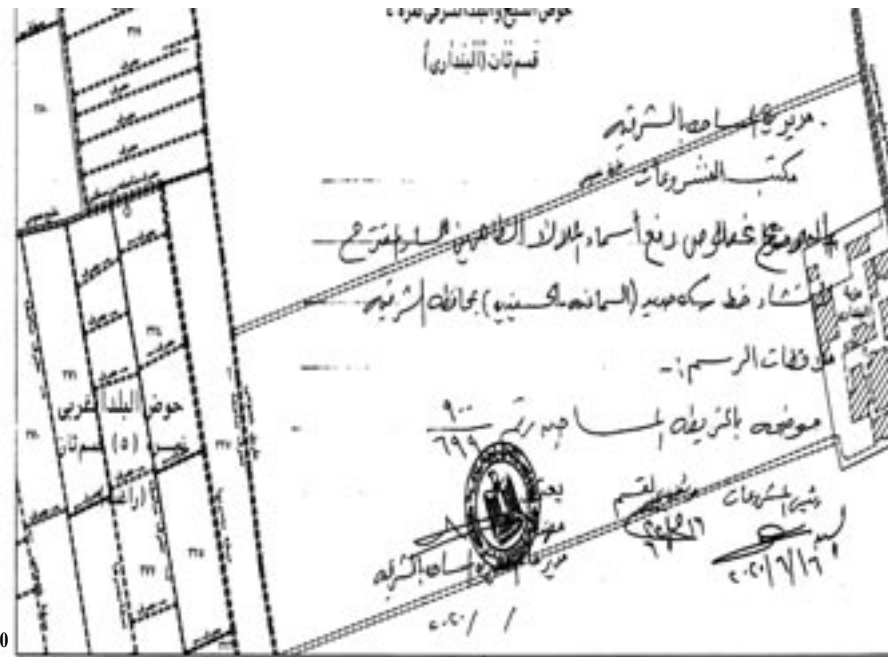




الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ في ١٧ سبتمبر سنة ٢٠٢٠ ١٠١







محافظة الشرقية  
أبوظبي

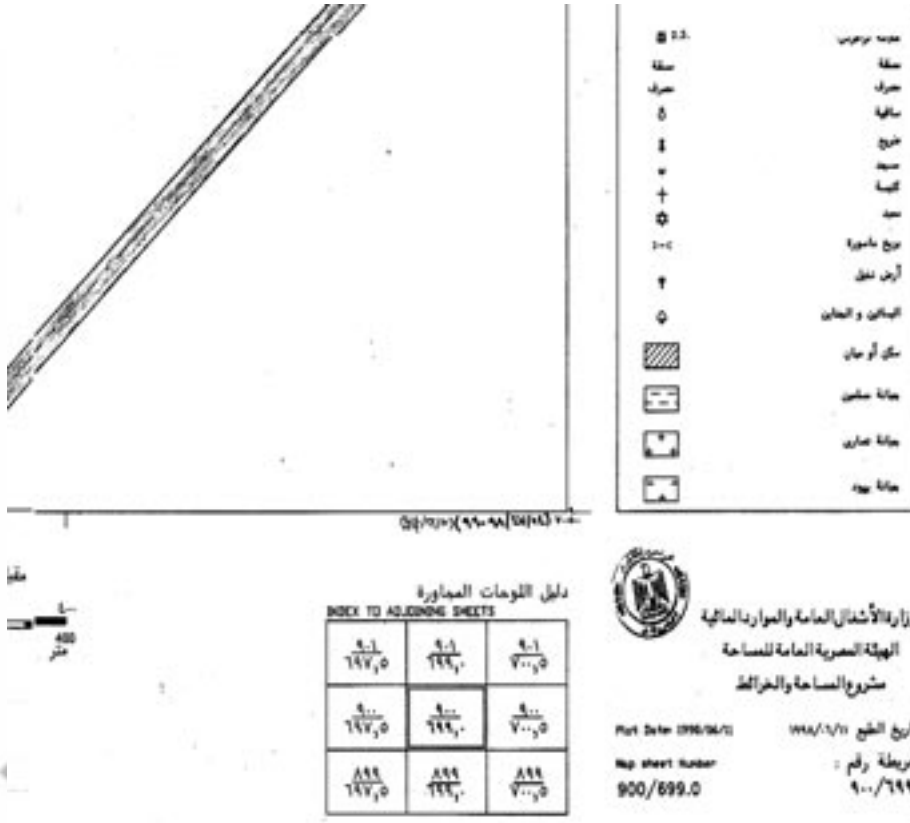
ARAB REPUBLIC OF EGYPT  
EGYPTIAN GENERAL SURVEY AUTHORITY

إمّلاحات مساخية

—	حد القاع للقبض
-----	حد كم طومرافيا
-----	حدود الأمان
-----	حدود القور
-----	حدود المركز
-----	حدود المساحات
-----	حدود جوات الأمان
-----	حدود المدن
-----	حد ملكية مور ملك
-----	سورجاء
-----	حدود ملكية الموردة
-----	حدود ملكية الموردة
-----	ملامسة مسروجات
-----	( وحدت بالخطية و الأمان في الزمان )
-----	( * وجود لها بالخطية )
-----	ملامسة بركة المساحة

١٢٨





٩٠٠/٦٩٩,٠

قرية العاديين

مركز الحبيشة

مع وجود المساحة المرسومة  
المشروعة بما ت  
الموضوع فيكون وقع أسماء الملاك المظهر في المسار المقترح للمنتزه  
خط مسلكه حديد (السماحة - الحبيشة) ابتداءً من نقطة المرسومة  
حول نقاط المرسومة:

١- يمر من نقطة ١ لا يمر خارجاً عن المسار المقترح للمنتزه خط مسلكه حديد  
(السماحة - الحبيشة) والمسار يزاد في المساحة مع مركز قافوس، قرية من بلاد الحبيشة  
مركز الحبيشة وقرية (الكبيشة) بالمرج - مركز الحبيشة - محافظة الحبيشة  
٢- تم التوقيع من قبل السيد بناد على كتاب الترخيص المذكور من رسم قطاع  
المنطقة المساحة مسير رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٦٨ م. جاز وصرفه باسم المرسومة  
رقم ١٩١٤ بتاريخ ١٩٦٦ م. وهو من المخططات المسماة بالأحداثيات المرسومة  
المؤددة من الترخيص المذكور من رسم قطاع المنية إلى المساحة المسماة باسم  
مؤددة المساحة المرسومة المذكور من رسم مؤددة المساحة المذكور وكانت مسطحة الترخيص  
هو السيد المرسومة المذكور

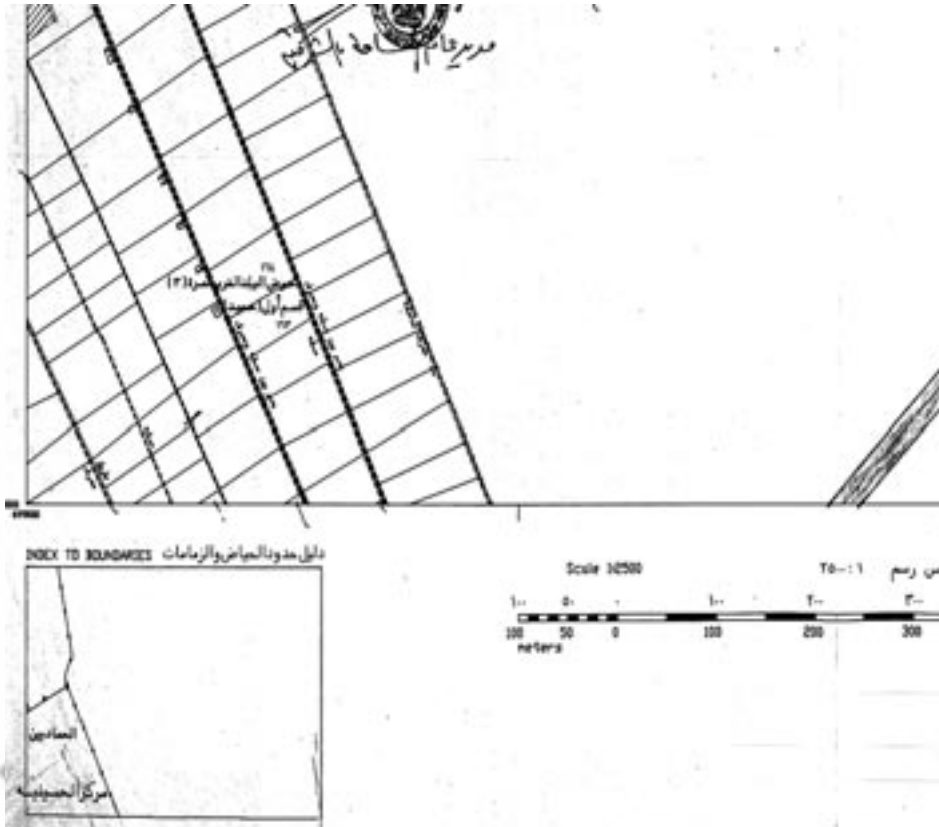
٣- لتعتبر هذه المساحة المقترحة من هنا فصاعداً إلى بعد حدود مركز المنطقة المذكورة  
من المخططات المذكورة والتي هي من إمرات تزع التفكير بعد ذلك باسم المرسومة المذكور  
عند أن تقامات تم يصدر ما يشبه من قبل الترخيص المذكور من رسم  
مع المخططات المؤددة أسماء المرسومة المذكور المذكور المذكور

٤- أن حوافر والمساحات من المرسومة المذكور المذكور المذكور

٥- نسبة المساحة المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور  
بأريخ ١٩١٤ م. رقم الترخيص ٢٤٤٢٣٣ - ٢٤٤٢٣٤ - ٢٤٤٢٣٥  
٦- فيكتشفه في الواقع المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور

رئيس اللجنة  
م. س. ح. ح.  
١٩٦٦/٩











دليل اللوحات المجاورة  
INDEX TO ADJOINING SHEETS

$\frac{900}{767,0}$	$\frac{900}{769,0}$	$\frac{900}{771,0}$
$\frac{898}{767,0}$	$\frac{898}{769,0}$	$\frac{898}{771,0}$
$\frac{896}{767,0}$	$\frac{896}{769,0}$	$\frac{896}{771,0}$



وزارة الأشغال العامة والموارد المائية  
الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مشروع المساحة والخرائط

Plot Date 1988/94/97

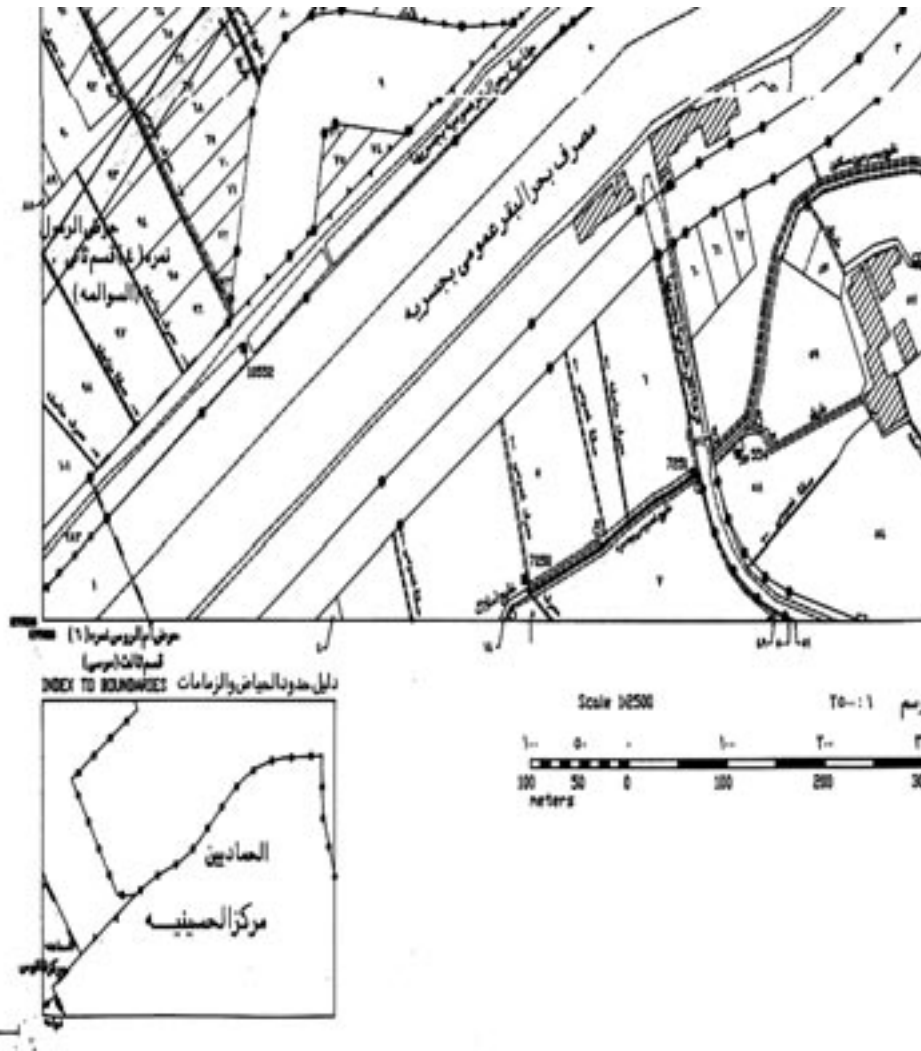
تاريخ الطبع ١٩٩١/٤/٢٧

Map sheet Number

خريطة رقم :

899/699.0

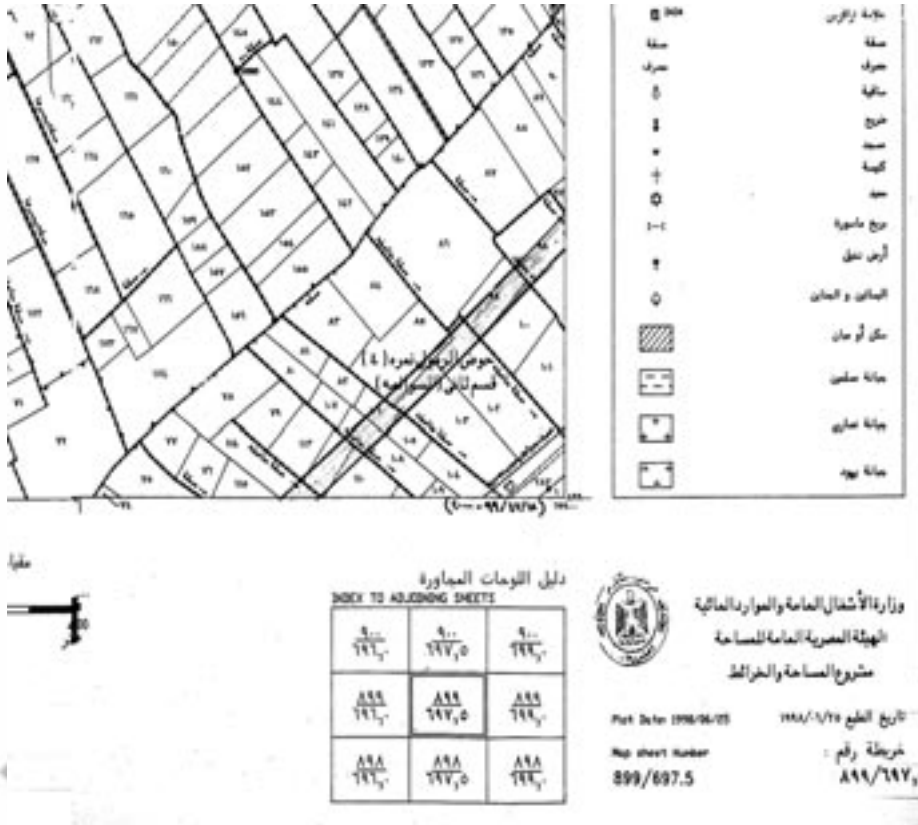
٨٩٩/٦٩٩,٠

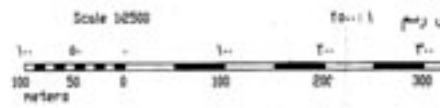


















دليل النومات المجاورة  
INDEX TO ADJOINING SHEETS

٣٥٥ ١٩٧,٠	٣٥٦ ١٩٧,٠	٣٥٧ ١٩٧,٠
٣٥٨ ١٩٧,٠	٣٥٩ ١٩٧,٠	٣٦٠ ١٩٧,٠
٣٦١ ١٩٧,٠	٣٦٢ ١٩٧,٠	٣٦٣ ١٩٧,٠



وزارة الأشغال العامة والموارد المائية  
الهيئة المصرية العامة للمساحة  
مشروع المساحة والخرائط

Plot Date 1998/05/20

تاريخ الطبع ١٩٩٨/٥/٢٠

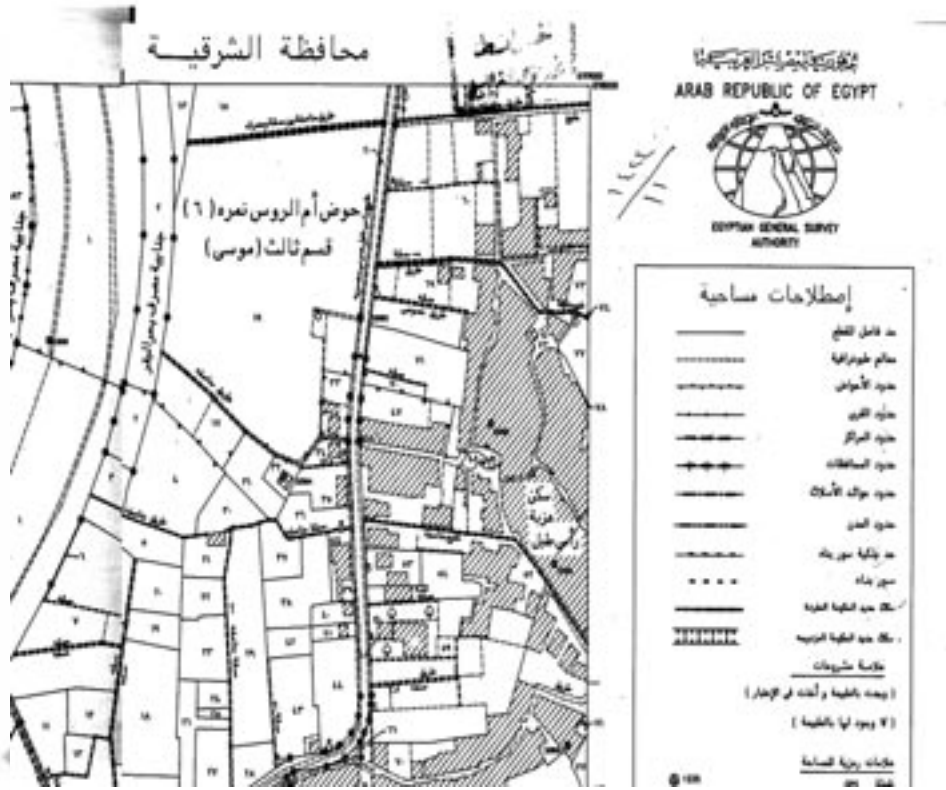
Map Sheet Number

خريطة رقم

898/697.5

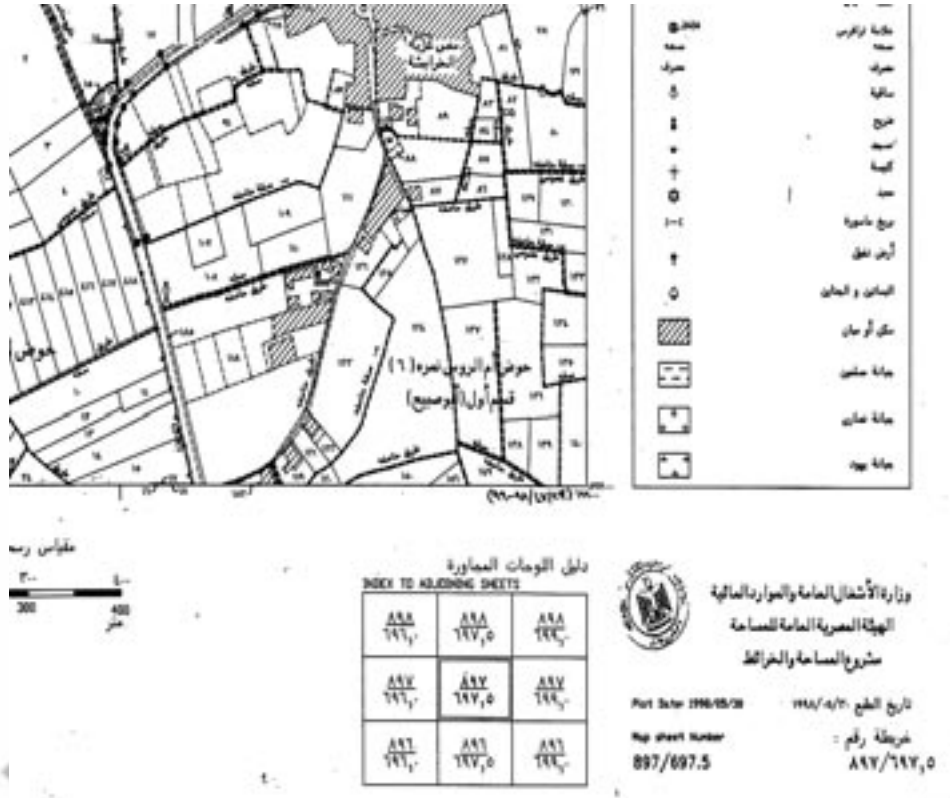
٨٩٨/٦٩٧,٥













## رئاسة مجلس الوزراء - هيئة مستشارى مجلس الوزراء

### استدراك

نشر فى الجريدة الرسمية بالعدد ٢٥ مكرر (ب) الصادر بتاريخ ٢٢/٦/٢٠٢٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٠ وقد وقع خطأ مادى فى جداول الإحداثيات المرموز لها بالحرف (ب) تحت عنوان إحداثيات منطقة سيدى عبد الرحمن بنظام WGS 84 الصفحات أرقام ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ بعدد الجريدة الرسمية والمرفقة بالقرار المشار إليه والتي تخص مساحة ١٥, ١٦٥١٤ فدان تقريباً تعادل ٢٦٩٣٧٣٢٢١ م<sup>٢</sup>.

### والصواب

جداول الإحداثيات المرفقة بهذا الاستدراك .

لذا لزم التنويه .





إحداثيات منطقة سيدى عبدالرحمن بنظام WGS ٨٤

رقم	X	Y	رقم	X	Y
١٠١	٢٨° ٤٧' ٤٧,٠٢٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٣٥٨" E	١٠١	٢٨° ٤٧' ٤٧,٠٢٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٣٥٨" E
١٠٢	٢٨° ٤٧' ٤٧,١٤٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٤٠٣" E	١٠٢	٢٨° ٤٧' ٤٧,١٤٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٤٠٣" E
١٠٣	٢٨° ٤٧' ٤٦,٨٦٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٤٥١" E	١٠٣	٢٨° ٤٧' ٤٦,٨٦٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٤٥١" E
١٠٤	٢٨° ٤٧' ٤٦,٥٧٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٤٩٩" E	١٠٤	٢٨° ٤٧' ٤٦,٥٧٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٤٩٩" E
١٠٥	٢٨° ٤٧' ٤٦,٢٩٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٥٤٧" E	١٠٥	٢٨° ٤٧' ٤٦,٢٩٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٥٤٧" E
١٠٦	٢٨° ٤٧' ٤٦,٠١٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٥٩٥" E	١٠٦	٢٨° ٤٧' ٤٦,٠١٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٥٩٥" E
١٠٧	٢٨° ٤٧' ٤٥,٧٣٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٦٤٣" E	١٠٧	٢٨° ٤٧' ٤٥,٧٣٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٦٤٣" E
١٠٨	٢٨° ٤٧' ٤٥,٤٤٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٦٩١" E	١٠٨	٢٨° ٤٧' ٤٥,٤٤٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٦٩١" E
١٠٩	٢٨° ٤٧' ٤٥,١٦٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٧٣٩" E	١٠٩	٢٨° ٤٧' ٤٥,١٦٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٧٣٩" E
١١٠	٢٨° ٤٧' ٤٤,٨٨١" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٧٨٧" E	١١٠	٢٨° ٤٧' ٤٤,٨٨١" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٧٨٧" E
١١١	٢٨° ٤٧' ٤٤,٥٩٨" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٨٣٥" E	١١١	٢٨° ٤٧' ٤٤,٥٩٨" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٨٣٥" E
١١٢	٢٨° ٤٧' ٤٤,٣١٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٨٨٣" E	١١٢	٢٨° ٤٧' ٤٤,٣١٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٨٨٣" E
١١٣	٢٨° ٤٧' ٤٤,٠٣٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٩٣١" E	١١٣	٢٨° ٤٧' ٤٤,٠٣٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٩٣١" E
١١٤	٢٨° ٤٧' ٤٣,٧٤٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٩٧٩" E	١١٤	٢٨° ٤٧' ٤٣,٧٤٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٧,٩٧٩" E
١١٥	٢٨° ٤٧' ٤٣,٤٦٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٠٢٧" E	١١٥	٢٨° ٤٧' ٤٣,٤٦٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٠٢٧" E
١١٦	٢٨° ٤٧' ٤٣,١٨٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٠٧٥" E	١١٦	٢٨° ٤٧' ٤٣,١٨٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٠٧٥" E
١١٧	٢٨° ٤٧' ٤٢,٩٠٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,١٢٣" E	١١٧	٢٨° ٤٧' ٤٢,٩٠٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,١٢٣" E
١١٨	٢٨° ٤٧' ٤٢,٦١٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,١٧١" E	١١٨	٢٨° ٤٧' ٤٢,٦١٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,١٧١" E
١١٩	٢٨° ٤٧' ٤٢,٣٣٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٢١٩" E	١١٩	٢٨° ٤٧' ٤٢,٣٣٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٢١٩" E
١٢٠	٢٨° ٤٧' ٤٢,٠٥١" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٢٦٧" E	١٢٠	٢٨° ٤٧' ٤٢,٠٥١" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٢٦٧" E
١٢١	٢٨° ٤٧' ٤١,٧٦٨" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٣١٥" E	١٢١	٢٨° ٤٧' ٤١,٧٦٨" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٣١٥" E
١٢٢	٢٨° ٤٧' ٤١,٤٨٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٣٦٣" E	١٢٢	٢٨° ٤٧' ٤١,٤٨٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٣٦٣" E
١٢٣	٢٨° ٤٧' ٤١,٢٠٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٤١١" E	١٢٣	٢٨° ٤٧' ٤١,٢٠٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٤١١" E
١٢٤	٢٨° ٤٧' ٤٠,٩١٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٤٥٩" E	١٢٤	٢٨° ٤٧' ٤٠,٩١٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٤٥٩" E
١٢٥	٢٨° ٤٧' ٤٠,٦٣٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٥٠٧" E	١٢٥	٢٨° ٤٧' ٤٠,٦٣٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٥٠٧" E
١٢٦	٢٨° ٤٧' ٤٠,٣٥٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٥٥٥" E	١٢٦	٢٨° ٤٧' ٤٠,٣٥٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٥٥٥" E
١٢٧	٢٨° ٤٧' ٤٠,٠٧٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٦٠٣" E	١٢٧	٢٨° ٤٧' ٤٠,٠٧٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٦٠٣" E
١٢٨	٢٨° ٤٧' ٣٩,٧٨٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٦٥١" E	١٢٨	٢٨° ٤٧' ٣٩,٧٨٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٦٥١" E
١٢٩	٢٨° ٤٧' ٣٩,٥٠٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٦٩٩" E	١٢٩	٢٨° ٤٧' ٣٩,٥٠٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٦٩٩" E
١٣٠	٢٨° ٤٧' ٣٩,٢٢١" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٧٤٧" E	١٣٠	٢٨° ٤٧' ٣٩,٢٢١" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٧٤٧" E
١٣١	٢٨° ٤٧' ٣٨,٩٣٨" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٧٩٥" E	١٣١	٢٨° ٤٧' ٣٨,٩٣٨" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٧٩٥" E
١٣٢	٢٨° ٤٧' ٣٨,٦٥٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٨٤٣" E	١٣٢	٢٨° ٤٧' ٣٨,٦٥٥" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٨٤٣" E
١٣٣	٢٨° ٤٧' ٣٨,٣٧٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٨٩١" E	١٣٣	٢٨° ٤٧' ٣٨,٣٧٢" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٨٩١" E
١٣٤	٢٨° ٤٧' ٣٨,٠٨٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٩٣٩" E	١٣٤	٢٨° ٤٧' ٣٨,٠٨٩" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٩٣٩" E
١٣٥	٢٨° ٤٧' ٣٧,٨٠٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٩٨٧" E	١٣٥	٢٨° ٤٧' ٣٧,٨٠٦" N	٢٨° ٤٧' ٤٨,٩٨٧" E
١٣٦	٢٨° ٤٧' ٣٧,٥٢٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,٠٣٥" E	١٣٦	٢٨° ٤٧' ٣٧,٥٢٣" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,٠٣٥" E
١٣٧	٢٨° ٤٧' ٣٧,٢٤٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,٠٨٣" E	١٣٧	٢٨° ٤٧' ٣٧,٢٤٠" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,٠٨٣" E
١٣٨	٢٨° ٤٧' ٣٦,٩٥٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,١٣١" E	١٣٨	٢٨° ٤٧' ٣٦,٩٥٧" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,١٣١" E
١٣٩	٢٨° ٤٧' ٣٦,٦٧٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,١٧٩" E	١٣٩	٢٨° ٤٧' ٣٦,٦٧٤" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,١٧٩" E
١٤٠	٢٨° ٤٧' ٣٦,٣٩١" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,٢٢٧" E	١٤٠	٢٨° ٤٧' ٣٦,٣٩١" N	٢٨° ٤٧' ٤٩,٢٢٧" E











رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٢٠/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٢٠٩ - ٢٠٢٠/٩/١٧ - ٢٠٢٠/٢٥١٨٩

